الأمم المتحدة

A/62/PV.37

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة **٣٧**

الاثنين، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرحان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

نظرا غياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيك (بالاو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٨٧ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام (A/62/258)

مشروع القرار (A/62/L.5)**

السيد هانسون (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل كلمتي بشكر المدير العام البرادعي على تقريره الشامل عن أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

و أيسلندا من بين الدول مقدمة مشروع القرار بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

واحتفلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تموز/يوليه الماضي بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها. وتود أيسلندا أن تؤكد من جديد التزامها بالمنظمة ودورها القيم في التعاون النووي الدولي والسلامة النووية. ومازالت الأعمدة الثلاثة للنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية – السلامة والأمن، والعلم والتكنولوجيا، والضمانات والتحقق – راسخة سديدة. بيد أن التحقق من استخدام المواد النووية في الأغراض السلمية من أجل كبح انتشار الأسلحة النووية يواجه الآن أكبر تحد له. ونحن، كدول أعضاء، لا يمكننا أن ندخر جهدا لتأمين مستوى عال من السلامة في كل التطبيقات والمنشآت النووية والإشعاعية. ويؤيد بلدي بقوة التعاون الدولي بغية المحافظة على السلامة في ذلك المجال وتحسينها، ويكرر تأكيد الدور الهام الذي لا غنى عنه للوكالة في ذلك الشأن.

وتعلق أيسلندا أهمية كبيرة على العمل الذي تضطلع به الوكالة في ميدان التعاون التقني، بغية استعمال التكنولوجيا النووية بطريقة مأمونة وآمنة ومستدامة. ويدخل في ذلك مجالات الصحة البشرية، والأغذية والزراعة، والعلوم النووية، وإدارة الفضلات المشعة. وتؤدي التكنولوجيا النووية دورا هاما في مكافحة انتشار المرض والجوع، وبخاصة في البلدان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

النامية. وتشيد أيسلندا بتلك الأعمال القيمة، وتقدم مساهمة طوعية سنوية إلى صندوق التكنولوجيا التابع للوكالة.

ونرحب بالتطورات الأخيرة المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتقدر أيسلندا استجابة الوكالة السريعة في شباط/فبراير بعد الانفراجة الدبلوماسية. ويمثل إغلاق المنشآت النووية في يونغبيون وتنفيذ الوكالة لتدابير التحقق والرصد خطوتين هامتين إلى الأمام. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على استئناف تنفيذ اتفاقها للضمانات الشاملة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بأنشطة إيران النووية، نأمل أن تؤدي خطة العمل الحالية بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران إلى حل المسائل المعلقة. ولا شك في أن التنفيذ الفعال لخطة العمل شرط أساسي لأي تقدم. إلا أنه لا يزال لدينا شواغل قوية بشأن الآثار المترتبة على البرنامج النووي الإيراني. ونأسف لأن إيران لم تنفذ التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن أو المتطلبات التي حددتها الوكالة. ويجب أن تتخذ حكومة إيران خطوات لبناء الثقة فيما يتصل بنطاق برنامجها النووي وطبيعته. ونحث إيران على التصديق على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة وتنفيذه.

وفي الختام، لا غنى عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتعاون الدولي والسلامة النووية العالمية. وأكرر تأكيد دعم أيسلندا التام للمنظمة، واستعدادنا للإسهام في أعمالها وجهودها في ميدان التعاون.

السيد غومبي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أيضا أن يشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على التقرير السنوي للوكالة الحافل بالأفكار الثاقبة ويغطي عام ٢٠٠٦. ونشيد بالوكالة لتقديم تقرير آخر مفصل سهل القراءة بشأن المنجزات وأوجه القصور في مجالات التكنولوجيا، والسلامة، والتحقق، التي تشكل الأعمدة الثلاثة لولاية الوكالة فيما يتصل بتعجيل وتوسيع إسهام الطاقة النووية في تحقيق السلام والصحة والرخاء في كل أنحاء العالم. وقد عزز تقرير الوكالة السنوي لعام ٢٠٠٦ مرة أخرى صحة وجهة نظرنا في التسليم بالوكالة بوصفها المؤسسة المتعددة الأطراف الرائدة لكفالة استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية على النحو الوارد في المادة الثانية من النظام الأساسي للوكالة. وأكد هذا التقرير السنوي من جديد أيضا إيمان وفدي بأن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية يمكن أن يقدم إسهاما هادفا في تحسين مستويات المعيشة، والكفاح ضد الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة، ومن ثم يسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين، وتيسير تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتنعقد هذه الجلسة في وقت يشهد زيادة عالمية في عدد البلدان التي تفكر في الأخذ بخيار الطاقة النووية في خليطها الوطني من الطاقة للوفاء باحتياجاتها من الطاقة. وفي واقع الحال، نحن نعيش في عصر بدأت الطاقة النووية تحتل فجأة مكان الصدارة، لأنها يمكن أن تضع البلدان في موقف أفضل لتعزيز أمن إمدادات الطاقة، والحد من بث الكربون في الغلاف الجوي، لأن الطاقة المستمدة من الوقود الأحفوري تشكل قرابة نصف غازات الدفيئة التي هي من صنع الإنسان.

وتقترن زيادة الطلب على الطاقة النووية بتحديات ومسؤوليات. فقد ازدادت صعوبة السيطرة على المواد النووية وإنتاجها. وثمة زيادة في عدد البلدان التي تسعى إلى إتقان فهم دورة الوقود النووي لكفالة توفير الوقود النووي. ويؤدي إتقان فهم دورة الوقود النووي والقدرة الناشئة عن ذلك على تخصيب اليورانيوم أو فصل البلوتونيوم، بدورهما، إلى تقريب المزيد من البلدان من اكتساب القدرة على صنع الأسلحة النووية. ولا حاجة بنا إلى ذكر أن هذا كله له صلة مباشرة بأنشطة الوكالة في ميدان التحقق، والمساعدة المقدمة

عن طريق التعاون التقني، وإدارة الوقود النووي، والسلامة والأمن النوويين.

ويشعر وفدي بالقلق لأنه عند إعداد ميزانية الوكالة، لا تتوفر دائما الأموال الكافية اللازمة للاستثمارات في الابتكارات التكنولوجية. وترى جنوب أفريقيا أنه يتعين إصلاح هذه الحالة من أجل تخليص الوكالة من محنة الاعتماد على الموارد التقنية لبلد واحد أو قلة من البلدان، للاضطلاع بولايتها فيما يتصل بالتحقق. ومن المحتمل أن يؤدي ذلك الاعتماد غير المبرر إلى التشكيك في النتائج التي تخلص إليها الوكالة عن طريق التحقق، وسيفضي في نهاية المطاف إلى تقويض موثوقية وظائف الوكالة فيما يتصل بالتحقق.

ويزيد من تفاقم تلك الحالة الأقرب إلى الأزمة قلة عدد اتفاقات الضمانات بين الوكالة والدول الأعضاء فيها. وتقتضي منا تلك المسألة أن نوليها الاهتمام العاجل والجاد، لأن هناك بعض الدول التي مازال يتعين عليها اتخاذ الخطوة الأساسية الأولى التي تقضي بها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لتنفيذ اتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة. وندعو تلك الدول إلى أن تفي بالتزاماتها بموجب المادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بأسرع ما يمكن.

وعلى الرغم من أن نظام الوكالة للضمانات ليس بالنظام الجامد، إلا أنه يتعين مواءمته وفقا للظروف المتغيرة. ولذلك السبب أيدت جنوب إفريقيا، بدون طائل للأسف، المحاولات المبذولة في المؤتمر العام للوكالة الذي اختتم أعماله مؤخرا والتي ترمي إلى تعزيز نظام الضمانات، عن طريق تضمين القرار المتعلق بالضمانات صياغة مستمدة مباشرة من الفقرة ١ من المادة الثالثة – باء من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك من الخطوة ١٠ من الخطوات العملية الثلاث عشرة لنزع السلاح النووي، المتفق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠. ورفض هذه المقترحات يثير قلق وفدي، ويبدو أنه يمثل اتجاهاً لدى بعض الدول الأعضاء للتنصل من الالتزامات التي تعهدت بها عند الانضمام إلى الوكالة ومن تعهداتها السابقة المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونتساءل أيضاً عما إذا كانت هذه التطورات السلبية دليلاً على الرضا عن الذات والاعتقاد الزائف بأن نظام الضمانات يتسم الآن بالكمال.

وعلى الرغم من ذلك، تسلم جنوب أفريقيا بالدور الذي لا غنى عنه الذي يمكن أن يؤديه البروتوكول الإضافي بوصفه تدبيراً إضافياً لتوفير الثقة اللازمة والضمانات المرجوة بأن تستخدم الدول الأعضاء تكنولوجيتها النووية في الأغراض السلمية وحدها، وبألا تحول أي مواد نووية معلنة أو غير معلنة إلى برامج لتصنيع الأسلحة. وترى جنوب أفريقيا أن البلدان التي توجد لديها تكنولوجيات متقدمة تتحمل مسؤولية أكبر عن تقديم هذه الضمانات وعن بناء الثقة في الطابع السلمي لبرامجها النووية.

وترى جنوب أفريقيا أن البروتوكول الإضافي، لكونه طوعياً، فهو تدبير هام لبناء الثقة والأمن ما زال يضطلع بدور أساسي في تهيئة بيئة مؤاتيه لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، إلا أنه ينبغي ألا يستخدم كشرط للإمداد بالمواد النووية. وكما أعلنا في مناسبات سابقة، ستواصل جنوب أفريقيا رفض تلك المحاولة التمييزية.

وبالإضافة إلى تعزيز وظائف الوكالة في ميدان التحقق في هذه اللحظات الصعبة، ترى جنوب أفريقيا أن صندوق التعاون التقني التابع للوكالة يستحق اتخاذ إجراء عاجل وحاسم بشأنه. فهذا الصندوق التزام قانوني وسياسي يتعين تنفيذه. وتشكل مشاريع التعاون التقني لبنات بناء هامة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجالات الأمن المائي، والاستدامة البيئية، وصحة الأم والطفل، ومكافحة المرض والجوع والفقر.

وشددت البلدان النامية مراراً، طوال السنين، على ضرورة أن يكون تمويل مشاريع التعاون التقني للوكالة كافياً ويمكن التنبؤ به ومضموناً. وأكدت أيضاً على ضرورة زيادة ميزانية التعاون التقني لأن من الواضح أنها ليست كافية. وترى جنوب أفريقيا أن الوقت قد حان لكي يتم بصورة قاطعة تصحيح أخطاء السنوات الخمسين الماضية، بإدراج تمويل مشاريع التعاون التقني في الميزانية العادية.

وبالمثل، يعرب وفدي، عن كامل دعمه لمقترح المدير العام بتكليف فريق خبراء رفيع المستوى بدراسة خيارات لتمويل متطلبات الوكالة واستعراض هذه الخيارات والنظر فيها. وترى جنوب أفريقيا أنه ينبغي دراسة نتائج هذه العملية بطريقة بناءة، والنظر فيها بدقة، بغية تقديم توصيات مناسبة.

ويمثل الإمداد بالوقود النووي عاملاً سيكون له دور بارز في النمو المتوقع للطاقة النووية في المستقبل. وفي هذا الصدد، ما برحت جنوب أفريقيا، تتابع باهتمام شديد المناقشات ومختلف المقترحات بشأن النهج المتعددة الأطراف المتعلقة بدورة الوقود النووي، وكذلك التطورات الحاصلة في مجال تحويل المفاعلات البحثية وإعادة تجزئة اليورانيوم العالي التخصيب.

وفيما يتعلق بدورة الوقود النووي، لاحظت جنوب أفريقيا مع القلق الشديد أن عدداً من المقترحات المقدمة بشأن هذه المسألة في السنوات القلائل الماضية موجه نحو تقييد حق البلدان في تطوير قدرات محلية. وهذه المشروطيات لا تتنافى مع حق الدول الثابت في السعي إلى تسخير الطاقة النووية للأغراض السلمية على النحو المنصوص عليه في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فحسب، وإنما تزيد أيضاً من تفاقم أوجه عدم المساواة الموجودة حالياً، بما في ذلك عن طريق إيجاد نوع آخر من التكتل من شأنه أن يحول دون المشاركة الكاملة، ولا سيما من جانب الدول التي تمتثل تماما لالتزاماتها فيما يتصل بالضمانات.

وترى جنوب أفريقيا أن من الضرورة كفالة عدم فرض أي قيود لا مبرر لها. ويلزم الآن اتباع نهج غير تمييزي من شأنه أن يكفل إمدادا يعول عليه بالوقود النووي، مع الاحترام التام لخيارات الدول وحماية حقها الثابت في مواصلة البرامج النووية للأغراض السلمية، بما يتفق والتزاماتها بشأن عدم الانتشار.

وتنظر جنوب أفريقيا في خيارات للتعاون مع بلدان أخرى فيما يتصل بكامل دورة الوقود النووي، من مرحلة تعدين اليورانيوم وتجهيزه إلى توليد الطاقة النووية، وإعادة معالجة الوقود، والتخلص من الفضلات النووية. وأعدت جنوب أفريقيا أيضاً مشروع ورقة عن السياسة والاستراتيجية المتعلقتين بالطاقة النووية، وطرحتها للتعليق العام عليها. وفي ضوء نطاق البرنامج النووي المعتزم لجنوب أفريقيا والحاجة إلى الكفاءة التنظيمية، من المتوخى تركيز كل الوظائف التنظيمية – مثل العمليات البيئية، وعمليات التصميم، والتشييد، والتشغيل، ووقف العمل، وإزالة التلوث – في وكالة واحدة للسلامة النووية والإشعاعية يصرح لها بذلك قانونا.

وفي حين تسلم جنوب أفريقيا بأن شواغل الانتشار السائدة دفعت آخرين إلى اقتراح فرض قيود وضوابط على الاستخدامات السلمية المشروعة للطاقة النووية، فمن الأهمية بمكان أن يقابل هذه الشواغل تعزيز للالتزامات بتحقيق نزع السلاح النووي.

ويود وفدي أيضاً أن يذكر الحاضرين في هذه الجلسة بموقفه بشأن تحويل المفاعلات البحثية وإعادة تجزئة اليورانيوم العالي التخصيب. فكما أوضحت جنوب أفريقيا في الندوة الدولية المعنية باليورانيوم العالي التخصيب المعقودة في النرويج

في حزيران/يونيه من العام الماضي، فإننا نؤيد الجهود الوطنية الرامية إلى تحويل المرافق المدنية من اليورانيوم العالي التخصيب إلى اليورانيوم المنخفض التخصيب، ولكننا نحذر من المحاولات الموجهة ضد الجهود المتعلقة بالحد من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب في الأغراض المدنية السلمية. فهذه القرارات الوطنية جديرة بالثناء بحق وتسهم، في رأينا، بطريقة جد حقيقية في تخفيض الأخطار الكامنة المتصلة باليورانيوم العالي التخصيب.

ولكن، إذا كنا مهتمين وملتزمين بالفعل بالحد من الأخطار التي تتهدد أمننا الجماعي، وليس بالأخطار الحقيقية أو المتصورة التي تتهدد قلة مختارة فحسب، لا يمكن أن نركز حصريا على تخفيض الاعتماد على تسخير اليورانيوم العالي التخصيب للأغراض السلمية، بدون أي التزام حقيقي بالقضاء على اليورانيوم العالي التخصيب والموارد الانشطارية الأخرى التي تستخدم أساسا في الأغراض العسكرية وإحراز تقدم في هذا الشأن. وترى جنوب أفريقيا أن التهديد الذي يتعرض له ذات وجودنا نتيجة لاستمرار استعمال هذه المواد في أغراض الأسلحة لا يزال حقيقياً مثلما كان عليه في أي وقت مضى.

ويثبت الآن بسرعة أن السلامة النووية جزء أساسي من البرامج النووية، وستتطلب النظر فيها بجدية، لأن المزيد من البلدان ينظر الآن في استعمال الطاقة النووية أو توسيع نطاق استعمالها. وتشيد جنوب أفريقيا بالوكالة لما تضطلع به من أعمال في مجال السلامة النووية، وتؤيد مختلف معايير السلامة، والأدلة والمتطلبات المتعلقة بها. وترحب جنوب أفريقيا بممارسات الربط الشبكي الرامية إلى تحسين النظام العالمي للسلامة النووية، وبادرت بإنشاء منتدى أفريقي للمنظمين النوويين لتشاطر الخبرات، وطلبت من الوكالة توفير التوجيه والمساعدة في هذا المسعى.

وتلتزم جنوب أفريقيا باستخدام معايير الوكالة للسلامة النووية كمقياس لتنفيذ ولايتنا التنظيمية، وتؤيد مبادرة الوكالة المتعلقة بترشيد ومواءمة معايير السلامة. وتود جنوب أفريقيا أن توصي بزيادة المواءمة بين المتطلبات المتعلقة بالسلامة وتلك المتصلة بالأمن، لأن تلك المتطلبات تكون مترابطة في كثير من الحالات.

وما برحت جنوب أفريقيا تشعر بالقلق الشديد، وتشاطر المجتمع الدولي قلقه فيما يتصل بالأمن النووي. وتوافق جنوب أفريقيا على أن التهديد الناشئ عن الإرهاب الدولي يشكل واحداً من التحديات التي يواجهها العالم في بلوغ أهدافنا المشتركة المتمثلة في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وعلى الرغم من أن كل دولة بدون استثناء تتحمل المسؤولية عن التحكم في المواد الانشطارية أو المواد النووية الأخرى وتأمينها والحيلولة دون الحصول عليها أو استخدامها بطريقة غير مشروعة، فمن الممكن أن تؤدي الصكوك ذات الصلة، بل وينبغي لها أن تؤدي دورا هاما في تعزيز جهودنا الوطنية والجماعية في هذا الصدد.

مسألة الحماية من الإرهاب النووي تكمن في صميم شواغل جنوب أفريقيا، إذ أننا قد نحتاج إلى الاستفادة من خبرات الوكالة وقد تلزمنا أجهزتها لتنفيذ طائفة متنوعة من التدابير الأمنية التي يتعين اتخاذها فيما يتعلق ببطولة كأس العالم بكرة القدم في جنوب أفريقيا في عام ٢٠١٠.

ختاما، تؤمن جنوب أفريقيا بأن إحراز تقدم متواصل لا يمكن عكسه في نزع السلاح النووي وتدابير الحد من نزع السلاح النووي الأخرى ذات الصلة يظل عنصرا أساسيا في تعزيز منع الانتشار النووي. وإن التصفية المنهجية التدريجية لكل الأسلحة النووية والضمان بأنها لن تُنتَج مرة أخرى يظل الضمان الوحيد ضد استعمالها. وذلك يجب أن يبقى هدفنا.

نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي وجهان لعملة واحدة يعضد كل منهما الآخر. وإن تصفية الأسلحة النووية بطريقة يمكن التحقق منها ولا يمكن عكسها ينبغي أن تحول دون استعمال الأسلحة النووية، بصرف النظر عن الأيدي الممسكة بها. وهذا من الناحية الفعلية سيكبح انتشارها لأن المرء لا يستطيع أن ينشر ما ليس لديه.

أخيرا وليس آخرا، يعلن وفدي تأييده للبيان الذي أدلى به هذا الصباح سفير بنن بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية. وتؤيد جنوب أفريقيا أيضا مشروع القرار بشأن الوكالة الذي عرضه رئيس مجلس محافظيها، وقد شاركت في تقديمه.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن امتناني للسيد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على جهوده التي لا تكل وعلى تقريره الثاقب البصيرة المرفوع إلى الجمعية العامة عن الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها الوكالة في عام ٢٠٠٦.

التقرير يبين أن الوكالة تعكف بصورة متزايدة على تطوير أنشطتها في كثير من مجالات التكنولوجيا النووية التي تحظى باهتمام وأهمية كبيرين لدى البشرية كلها. لقد أُنشِئت الوكالة بهدف رئيسي هو تسريع وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والرخاء في كل أنحاء العالم. وإن الزيادة المستمرة في مطالبات الدول الأعضاء باستخدام العلوم النووية والتكنولوجيا المرتبطة بها للوفاء بصورة مستدامة بمتطلباتها الاجتماعية – الاقتصادية تؤكد الحاجة إلى كفالة الوفاء الشامل للوكالة بمسؤوليتها الرئيسية.

من الحقائق المعترف بها على نطاق واسع أن التكنولوجيا النووية لها تطبيقات سلمية واسعة في مجالات كثيرة جدا تتراوح بين إنتاج الأغذية وصحة الإنسان وإدارة موارد المياه والتطبيقات الزراعية والصناعية وتوفير مصدر متجدد للطاقة. ولدى الوكالة، على وجه التحديد، ولاية محددة فيما يتصل بالطاقة النووية. وإن الوصول إلى مصادر طاقة كافية ويعول عليها جوهري للتنمية. وإن الطلب على الطاقة في كل أرجاء العالم يتزايد باطراد وبلا انقطاع. وذلك حدا بعدد من البلدان، لا سيما البلدان النامية، بالشروع في التخطيط لبناء مفاعلات للطاقة النووية، فضلا عن توسيع كبير في برامجها القائمة.

ومثلما يبين التقرير، تعترف آخر التوقعات، لأول مرة، بأن الطاقة النووية لن تساعد فحسب في تلبية الطلب المتزايد على إمدادات الطاقة، وإنما أيضا في التقليل من انبعاثات الكربون إلى الجو. وإن الجهود الرامية إلى تقوية الأنشطة التقنية التعاونية للوكالة والهادفة إلى تحسين قدرات البلدان النامية في إنتاج الطاقة النووية، كعنصر من خليط طاقتها، ينبغي في هذا السياق أن تُبذل على سبيل الأولوية.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أكدت الأهداف المهمة للوكالة واعترفت بالحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في المعاهدة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وبموجب المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، تعهدت الدول الأطراف بتيسير أقصى قدر ممكن من تبادل الأجهزة والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية للاستخدامات السلمية للطاقة النووية. والحقيقة أن الحق غير القابل للتصرف لكل الدول الأطراف في المعاهدة في الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، دونما تمييز، يظل إحدى الركائز الرئيسية الثلاث التي تأسست عليها معاهدة عدم الانتشار.

ودون مساس بتلك المتطلبات، فإن البلدان المتقدمة النمو – بصفتها مصدر الإمداد الرئيسي للتكنولوجيا النووية المتطورة المعقدة – ظل تعاونها مع البلدان النامية في مستوى

غير مرض. بل إن التعاون النووي بين الموردين والمتلقين عرقلته التقييدات والعقبات والاختلالات. فبدلا من النهوض بالتعاون، تأسس ”ناد للمالكين النوويين“ يطغى عليه التمييز والافتقار إلى الشفافية، بغرض عرقلة وصول البلدان النامية الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار إلى تكنولوجيا الطاقة النووية، بذريعة مخاوف عدم الانتشار. ولمعالجة ذلك القصور يمكن للوكالة وينبغي لها أن تضطلع بدور حاسم بالسعي بهمة إلى التطبيق المتوازن اللاتمييزي لأحكام معاهدة عدم الانتشار ونظام ضمانات الوكالة.

علاوة على ذلك، من سوء الحظ أنه، بعد ٥٠ سنة من وجود الوكالة، يظل باب التعاون الدولي في ميزانية الوكالة متذبذبا بسبب طبيعته الطوعية وبسبب المشروطية التي تفرضها دول أعضاء معينة على تخصيص أمواله.

إن تطبيق الضمانات يشكل إحدى الوظائف الرئيسية للوكالة. ولئن كانت الوكالة قد بذلت جهودا عظيمة لتطبيق وتعزيز عالمية نظام الضمانات في كل الأنشطة النووية ذات الصلة، فمن المثير للجزع أن بعض الأعضاء في الوكالة لم يبرموا حتى الآن اتفاقات الضمانات الشاملة. وإننا ندعو كل أولئك الأعضاء إلى الوفاء بواجباتهم في أسرع وقت ممكن.

علاوة على ذلك، ثمة منحى خطير في العمل يبدو أنه ينطلق في الاتجاه المعاكس لحماية معاهدة عدم الانتشار وكفالة عالميتها. والظاهر من ذلك المنحى أن الذين اختاروا ألا ينضموا إلى معاهدة عدم الانتشار يتمتعون لا بعدم الخضوع لأي ضغط من أجل الانضمام فحسب، وإنما يتلقون أيضا التشجيع والمكافأة بطرق مختلفة على عدم الانضمام. وعلى سبيل المثال يُسمح للنظام الصهيوني باقتناء مخزونات كبيرة من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط المتفجرة، وبتحدي إرادة جميع دول المنطقة والمجتمع الدولي المجمعة على تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية.

إن جمهورية إيران الإسلامية تعتبر تنمية التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية حقا غير قابل للتصرف. لذلك استثمرنا موارد بشرية ومادية هائلة في ميدان الطاقة النووية، في إطار خطة البلد الاقتصادية الشاملة.

لقد أكدنا مرارا وتكرارا أن برنامج إيران النووي برنامج سلمي كلية. وكل التقارير التي أصدرتها الوكالة منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ دللت على الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني. وقد أكدت الوكالة مرارا وتكرارا أنها ”لم تر قط ما يوحي بتحويل المواد النووية إلى الأسلحة النووية أو أجهزة التفجير النووي الأخرى“.

ولقد شهد على ذلك أيضا المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في العديد من تصريحاته العامة. ومع ذلك، وفي خطوة لا مبرر لها دبرها عدد قليل من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، اتخذ المجلس إجراء غير قانوني ولا ضرورة أو مبرر له ضد البرنامج النووي السلمي لجمهورية إيران الإسلامية. والواقع أن برنامج إيران النووي السلمي لا يمثل أي تهديد للسلم والأمن الدوليين. ولذلك، فإن التعامل مع هذه المسألة في مجلس الأمن ليس له ما يبرره ويفتقر إلى أي أساس قانوني أو فائدة عملية.

ولا شك في أن إجراء إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن ونية المشاركين في تقديم القرارات المتخذة حتى الآن نابعان من دوافع خفية واعتبارات وطنية ضيقة من أجل حرمان الشعب الإيراني من حقوقه الثابتة، وليس مما يسمى شواغل الانتشار.

ورغم الإجراءات المدفوعة بأسباب سياسية لعدد قليل من البلدان، والتي أدت إلى جمود المفاوضات وتوقفها، تقدمت جمهورية إيران الإسلامية، مرة أخرى، بمبادرة

جديدة نالت التأييد والتقدير في جميع أنحاء العالم. وفي هذا السياق، وافقت إيران على اتخاذ خطوة كبرى في التفاوض مع الوكالة بشأن طرائق التعامل مع القضايا القليلة العالقة. ونتيجة للمفاوضات المكثفة التي جرت بين الجانبين، تم إبرام النص النهائي لمذكرة التفاهم المتبادل، الواردة في وثيقة الوكالة INFCIRC/711، في ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٧ في طهران.

ومع الأخذ في الاعتبار التجربة السابقة في التعامل مع مثل هذه القضايا التقنية مع الوكالة، اتفق على أنه ينبغي تناول جميع القضايا في إطار زمني متتابع ومحدد جيدا، بدلا من تناولها في آن واحد ودون تحديد للأولويات. وفي فترة زمنية قصيرة جدا، تم حل اثنتين من أهم القضايا المتبقية، وهما إجراء التجارب على البلوتونيوم والتلوث في منشأة كاراج.

ووفقا لخطة العمل المتفق عليها، تجرى الآن مناقشات مكثفة بشأن قضايا جهازي الطرد المركزي P-1 و P-2. ومن أجل دفع هذه المناقشات إلى الأمام، عقدت عدة اجتماعات بين المسؤولين الإيرانيين ومسؤولي الوكالة في مناخ مهني وتعاوني. وفي الوقت الحاضر، تنعقد في طهران الجولة الجديدة من هذه الاجتماعات.

وكما أبلغ المدير العام للوكالة مجلس محافظيها، فإن خطة العمل المتفق عليها هذه ”خطوة كبيرة إلى الأمام“. ولذلك، من الضروري أن نشير إلى أن مبادرة إيران قد هيأت بيئة جديدة وإيجابية تستوجب عودة ملفها النووي إلى إطار الوكالة بالكامل. وفي رأينا أن الطريق السليم نحو الحل السلمي للقضية النووية يمر عبر الحوار والمناقشة التقنية ضمن إطارها المناسب والقانوني، والذي هو إطار الوكالة.

وفي نفس السياق، أود أن أؤيد الرأي الذي أعربت عنه وفود عديدة من أنه يتعين تسوية المسألة النووية الإيرانية من خلال الوسائل المتعددة الأطراف، وأن اللجوء إلى تدابير أحادية لن يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة وتعقيد حلها. ولا شك في أن التدابير الأحادية التي اتخذتها الولايات المتحدة ضد إيران مؤخراً تسعى إلى تقويض المفاوضات والتعاون الحاليين بين إيران والوكالة. وفي هذا الصدد، يكفي أن نوضح أن أي عدد من سياسات الولايات المتحدة الخرقاء لا يمكن أن يثنينا عن السعي إلى حقوقنا ومصالحنا المشروعة. وقد سبق أن أعلنا موقفنا بشأن هذه المسألة بالتفصيل، هنا في نيويورك وفي العاصمة على حد سواء.

وأخيرا، فإن شعب جمهورية إيران الإسلامية وحكومتها قد عقدا العزم على ممارسة حقهما الثابت في التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وفي الاستفادة من منجزاتهما العلمية في تطوير مختلف الجوانب السلمية لهذه التكنولوجيا. إن إيران ملتزمة بواجباتها في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولا تطلب أي شيء أكثر من ممارسة حقوقها الثابتة.

السيد بارك هي – كوون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، يود وفد بلادي أن يعرب عن خالص تقديره للسيد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقريره الشامل عن أنشطة الوكالة. ويسرنا أن نحيط علما بمنجزات الوكالة التي تحققت مؤخرا في مجالات التكنولوجيا، والسلامة والأمان، والتحقق، التي يسردها التقرير السنوي للوكالة لعام ٢٠٠٦. وبالإضافة إلى ذلك، يثّني وفد بلادي على المدير العام وموظفيه لتفانيهم في أداء مسؤولياتهم بتراهة ومهنية.

وبوصف جمهورية كوريا مؤيدا قويا لعمل الوكالة، فإنها تشدد على أهمية تعزيز الاستخدام المأمون والسلمي للعلوم والتكنولوجيا النووية، وهي ملتزمة بمواصلة التعاون الكامل في جميع مجالات أنشطة الوكالة. وفي هذا الصدد،

يود وفد بلادي أن يسلط الضوء على بعض المسائل التي نعتبرها ذات صلة بمستقبل تطوير الوكالة.

أولا، نعتقد أن إضفاء صفة العالمية على البروتوكول الإضافي النموذجي هو وسيلة أساسية لتحسين النظام الحالي للضمانات والتحقق. ونحن نشاطر تماما المدير العام رأيه بأنه لن تتحقق قدرة الوكالة على الكشف عن المواد أو الأنشطة النووية على الوجه الأكمل إلا للدول التي لديها اتفاقات للضمانات الشاملة وبروتوكولات إضافية. وفي هذا الصدد، يأمل وفد بلادي من الدول التي لم توقع بروتوكولات إضافية و لم تصدق عليها و لم تنفذها بالكامل أن تفعل ذلك دون تأخير غير مبرر.

ثانيا، تعلق جمهورية كوريا أهمية كبرى على وضع إطار جديد متعدد الأطراف لدورة الوقود النووي. وتؤيد حكومة بلادي المبادرات الرامية إلى وضع آلية لتوفير الحصول المضمون والعادل على التكنولوجيات النووية والوقود النووي والحد في الوقت نفسه من مخاطر الانتشار. وبوصف جمهورية كوريا أحد أكبر مستخدمي الطاقة النووية، فإنها ستواصل المشاركة في المناقشات ذات الصلة بشأن هذه المسألة وتقديم إسهامات ايجابية فيها.

ثالثا، نعتقد أنه ينبغي تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وضمان مستوى عال من السلامة والأمان النوويين. وفي هذا الصدد، ستواصل جمهورية كوريا دعم الجهود التي تبذلها الوكالة لبناء وتعزيز نظام دولي للسلامة والأمن النوويين ومواصلة تعزيز تعاونها مع الوكالة.

ويود وفد بلادي أن يغتنم هذه الفرصة ليسلط الضوء بإيجاز على آخر التطورات في عملية المحادثات السداسية الأطراف. فمنذ استئناف الجولة الخامسة من المحادثات السداسية الأطراف في شباط/فبراير من هذا العام، تم إحراز تقدم كبير في إصدار البيان المشترك المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ووافقت الأطراف الستة، في ١٣ شباط/فبراير٢٠٠٧ على اتفاق الإجراءات الأولية لتنفيذ البيان المشترك، ونقلت توافق الآراء ذلك خطوة إلى الأمام عن طريق تحديد إجراءات معينة لتنفيذ البيان المشترك.

ومهد اتفاق ١٣ شباط/فبراير الطريق لإنشاء علاقة بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تمخض عنها قيام أفرقة تابعة للوكالة بزيارات إلى ذلك البلد، وتوقيع اتفاق بين الطرفين حول تدابير خاصة بأنشطة الرصد والتحقق لمرفق يونغبيون النووي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومنذ تموز/يوليه من هذا العام، تمكنت الوكالة من التحقق من إغلاق مرفق يونغبيون، وهي تواصل تنفيذ التدابير الخاصة بالتعاون مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويرحب وفد بلدي بنجاح الوكالة في تنفيذ التدابير الخاصة، ويؤكد مجددا على دعمه وتقديره للمدير العام والموظفين التابعين له لقيامهم بأنشطة الرصد والتحقق في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على نحو يتسم بحُسن التوقيت والموضوعية والمهنية.

وفي أعقاب اتفاق ١٣ شباط/فبراير، تم اتخاذ خطوة أخرى إلى الأمام خلال الاجتماع الثاني من الجولة السادسة للمحادثات التي عُقدت في بيجين من ٢٧ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وتوصلت خلالها الأطراف الستة إلى اتفاق بشأن المرحلة الثانية من إجراءات تنفيذ البيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

وبموجب هذا الاتفاق ستكمل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعطيل قدرات المفاعل التجريبي الذي تبلغ طاقته ٥ ميغاوات ومحطة إعادة المعالجة ومرفق صناعة قضبان الوقود النووي في يونغبيون بحلول نهاية هذا العام.ومن المتوقع أن تبدأ عملية التعطيل الفعلية في أوائل تشرين الثاني/

نوفمبر.وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتوفير إعلان كامل وصحيح عن جميع برامجها النووية، وفقا لاتفاق ١٣ شباط/فبراير، وفي إطار الجدول الزمني نفسه. وبالمقابل، وافقت الأطراف الخمسة الأخرى على اتخاذ تدابير مماثلة بموجب الاتفاق نفسه.

وإذا جرى توفير الإعلان وتطبيق تدابير التعطيل بسلاسة، نرى أنه يمكننا الانتهاء من العملية الرئيسة للتخلي عن هذه المرافق النووية بحلول العام القادم. والانتهاء من هذه الإجراءات في المرحلة الثانية بالوقت المناسب سيولد زخما للمفاوضات الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية بشكل يمكن التحقق منه وبصورة سلمية. ولتحقيق ذلك الهدف، يحدو وفد بلدي الأمل في أن تواصل الأطراف الستة اتخاذ مزيد من الخطوات، دون تأخير ووفقا لالتزاماتها، نحو التنفيذ الكامل للبيان المشترك.

وإذ تستمر عملية المحادثات السداسية الأطراف، فإن حكومتي ستواصل العمل عن كثب مع جميع الأطراف المعنية من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للمسألة النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ وتثق الحكومة بأن المجتمع الدولي سيواصل تقديم مساعدته القيمة في ذلك الصدد.

السيد فيغييريدو (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): باسم جمهورية أنغولا، يسرني أن أهنئ الرئيس على انتخابه الذي استحقه بجدارة ليرأس أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. و اسمحوا لي أيضا بأن أزجي تهانئي إلى أعضاء المكتب الآخرين. ونحن على ثقة بأن الدورة ستتكلل بالنجاح تحت قيادته الحكيمة. ونؤكد له تعاوننا ودعمنا الكاملين.

هذا العام، نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لقد قامت الوكالة على مدى السنوات الخمسين الماضية بالوفاء بولايتها بفعالية وإخلاص. وكانت جائزة نوبل التي مُنحت عام ٢٠٠٥ للوكالة ولمديرها العام، محمد البرادعي، إشادة بالأداء المهني والحيادي على مدى نصف القرن المنصرم. ولذلك، تود الحكومة الأنغولية أن تؤكد مجددا على دعمها وثقتها التامة بالمدير العام والأمانة العامة.

يعكس تقرير الوكالة الوارد في الوثيقة GC (51)/5 بحق العمل الذي أنجزته المنظمة في عام ٢٠٠٦ بموجب الركائز الثلاث لولايتها، أي التكنولوجيا، والسلامة، والأمان والتحقق. وهو يبيّن بوضوح أن الوكالة استمرت في القيام بطائفة واسعة من الأنشطة المتعلقة بالتطبيقات السلمية للتكنولوجيات النووية في مجالات مثل الصحة البشرية، والأغذية والزراعة، والصناعة، وإدارة الموارد المائية، والبيئة، وإدارة المعارف، والتخطيط للطاقة النووية وإنتاجها، وبذلك تُسهم في تحقيق تنمية مستدامة في الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية.

إن برنامج التعاون التقني التابع للوكالة هو الوسيلة التشريعية الرئيسية لنقل التكنولوجيات النووية والدراية بها إلى الدول الأعضاء بكلفة مقبولة. وبغية تشجيع قدر أكبر من الاعتماد على الذات، تساعد الوكالة على بناء القدرات القطرية والإقليمية وتعزيزها والإبقاء عليها في مجال استخدام التكنولوجيا النووية بطريقة سليمة ومأمونة ومستدامة.

ويساعد برنامج التعاون التقني البلدان النامية في مطابقة التكنولوجيات المناسبة مع الاحتياجات التي تم تحديدها، وفي إعداد القدرات والخبرات الوطنية ذات الصلة. وفي ذلك السياق، نرغب في أن نؤكد على أن التشجيع على الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية يمثل عنصرا أساسيا في الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها الوكالة، ويكتسي أهمية قصوى للبلدان النامية لتحسين

ظروفها الاجتماعية – الاقتصادية. ولذلك، نرى أن تمويل برنامج التعاون التقني غير الكافي والذي لا يمكن التنبؤ به سيكون له أثر سلبي على الأنشطة التشجيعية.

وفي ذلك الصدد، نرغب في أن نذكر بالقرار الذي اتخذته الوكالة في مؤتمرها العام GC (50)Res/12 الذي ينص في ديباجته على أنه ينبغي لتمويل التعاون التقني أن يتماشى مع مفهوم المسؤولية المشتركة التي يندرج في إطارها عمل مشترك لتمويل أنشطة الوكالة وتعزيزها.

وتشجع الحكومة الأنغولية جميع الدول الأعضاء على أن تسدد بالكامل وفي الوقت المناسب اشتراكاتها في الميزانية العادية وفي صندوق التعاون التقني. وينبغي ألا يُهمل تسديد الاشتراكات الخارجة عن الميزانية لتمويل المشاريع التي وافق عليها مجلس محافظي الوكالة، لكن الأموال لتنفيذها غير متاحة على الفور.

ولقد أصبحت جمهورية أنغولا عضوا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية قبل ثماني سنوات، ونحن من الدول التي تسدد بانتظام أنصبتها المقررة إلى المنظمة. وتقدر حكومة أنغولا المساعدة التي تستفيد منها البلاد في إطار برنامج التعاون التقني للوكالة.

وفي الوقت الحاضر، يتكون برنامج التعاون التقني الجاري من تسعة مشاريع تعنى بإنشاء أول مركز للعلاج بالأشعة، وإدخال تقنيات العلاج النووي في الممارسات الطبية، ومراقبة الأثر المتبقي من الأدوية البيطرية، وتقنيات النظائر المشعة لدراسة آثار الأسمدة الإحيائية وغير العضوية، والتوليد بالطفرة الوراثية وإنشاء مختبرات للتجارب غير الإتلافية للتطبيقات الصناعية.

وتشارك أنغولا أيضا في عدد من المشاريع الإقليمية ودون الإقليمية بما فيها برامج اتفاق التعاون الإقليمي الأفريقي في مجال البحوث. وفي هذا السياق، نود أن نشدد على أهمية برنامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعني بتكنولوجيا إدارة المناطق الساحلية الذي يعالج الآثار السلبية للطحالب الضارة. وتقوم أنغولا، بالاشتراك مع ناميبيا وجنوب أفريقيا، بتطبيق تكنولوجيا الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفضلا عن ذلك، تقدم الوكالة المساعدة لبلدي في إنشاء إطار قانوني وهيكل تنظيمي لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وفي ٢٨ حزيران/يونيه قمنا بسنّ قانون وطني للطاقة النووية، كخطوة هامة نحو إنشاء معهد وطني للحماية من الإشعاع سيصبح حقيقة في المستقبل القريب. ونود، في هذا الصدد، أن نتقدم بالشكر إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية على دعمها الثمين.

أما بالنسبة إلى دورة البرمجة للتعاون التقني في فترة ٢٠٠٩ – ٢٠١١، فقدمت حكومة أنغولا إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستة تصورات لمشاريع في مجالات الفيزياء النووية، والزراعة، والصحة البشرية، والموارد المائية، والتطبيقات الصناعية، والحماية من الإشعاع. وتنطوي المشاريع على استخدام نظم المراقبة النووية وهيدرولوجيا النظائر المشعة في الإدارة المستدامة لموارد المياه الجوفية، واستمرار القدرة الوطنية على الصيانة والإصلاح، وتحسين الحبوب عن طريق التوليد بالطفرة الوراثية وتوسيع المختبر التعليمي للفيزياء النووية إلى المرحلة الثانية وتعزيز القدرة الوطنية في الفيزياء الطبية. ولاعتبارات الكفاءة، تنظم الوكالة الدولية للطاقة النووية دورات تدريبية وحلقات دراسية وحلقات عمل وزيارات علمية وزمالات، وتقدم مشورة الخبراء والمعدات.

وتعترف حكومتي بأن تعزيز أنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وتطبيقاتها العملية، سوف يسهم بصورة كبيرة في رفاه

شعوب العالم ونوعية حياتهم، لا سيما شعوب الدول الأعضاء النامية.

ومع ذلك، نعتقد أنه بالنسبة إلى العديد من البلدان النامية، خاصة الأفريقية منها، فإن تخفيض الفقر المدقع والمجاعة بنسبة ٥٠ في المائة بحلول العام ٢٠١٥، كما تتوخى الأمم المتحدة، يتطلب القضاء التام على تفشي ذبابة التسي تسي وبعوضة الأجمة والجراد وإيجاد علاجات شافية لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وداء المثقبيات والملاريا والسرطان وغيرها من الأمراض الأخرى. فكل هذه الآفات تعرقل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

أما الاحترار العالمي نتيجة لتلوث الجو من الأنشطة الإنسانية فهو يسبب تغيرات مناخية كبيرة وخطيرة، ويشكل تهديدا خطيرا لتنمية البشرية وأمنها. وكخطوة أولى للتصدي لهذا الخطر، ينبغي لجميع البلدان توقيع وإنفاذ البروتوكولات الدولية المتعلقة بحماية البيئة، مثل بروتوكولي كيوتو ومونتريال. وفي هذا الصدد، ترحب حكومتي بمبادرة الأمين العام إلى دعوة البلدان الرئيسية المسببة لتلوث الجو إلى أن تسهم بأكبر قدر في حمايته.

أما بخصوص السرطان، فنحن نقدر سياسة السعي لتطوير استراتيجية لتنفيذ برنامج العمل من أجل علاج السرطان. ونشجع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن تمضي في تعاونها مع المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة لتعزيز تطوير نظم قليلة التكلفة لعلاج السرطان بالأشعة. وفي السياق ذاته، نناشد جميع الدول الأعضاء أن تستمر في تقديم التبرعات لبرنامج العمل من أجل علاج السرطان كي يتمكن من تحقيق أهدافه التي تتضمن، في جملة أمور، مساعدة البلدان النامية على دمج العلاج بالأشعة في الإطار الأوسع لمنع السرطان والسيطرة عليه. ونرحب كذلك بالإسهامات الطوعية من بعض الدول الأعضاء وصندوق التنمية الدولية لمنظمة البلدان المصدرة للنفط، والمعهد الوطني الأمريكي للسرطان والشركات الخاصة.

وبخصوص ذبابة التسي تسي ومرض المثقبيات الذي تنقله، يؤيد بلدي الأنشطة التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهدف القضاء على هذه الذبابة والسيطرة عليها باستخدام تقنيات التعقيم المضاد لهذه الحشرة، ويقدر دعمها المتواصل للدول الأعضاء الأفريقية في الجهود التي تبذلها لبناء قدرات وطنية وتطبيق تقنيات التعقيم المضاد لهذه الحشرة على نطاق أوسع في إنشاء مناطق خالية من ذبابة التسي تسي. ونقدر كذلك الدعم الذي تقدمه الوكالة للحملة الأفريقية التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي للقضاء على ذبابة التسي تسي ومرض المثقبيات من ضمن إسهامه في تنفيذ خطة العمل في بعض بلدان القارة.

وإذ نراعي التقدم المحرز في تطبيق التقنيات المضادة لذبابة التسي تسي في بعض البلدان الأفريقية، تود أنغولا أن تشجع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالاشتراك مع منظمات أخرى مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، على زيادة تعزيز أبحاثها بهدف استعمال التقنيات المضادة لهذه الحشرة في السيطرة أو القضاء على بعوضة الأجمة التي تنقل الملاريا إلى جانب الجراد والحشرات الأخرى التي تعرقل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في القارة. وفي السياق نفسه، نرحب بالمشاورات الإقليمية التي أجرتها الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، المعقودة في الجزائر في تموز/يوليه ٢٠٠٦، حيث تمت فيها مناقشة أنماط وتقنيات الحملة المتكاملة لمكافحة الجراد، وحيث ظهرت توصيات من أجل تكامل التطبيقات النووية في القضاء على هذه الحشرات ومن أجل إنشاء مراكز إقليمية للدراسات والتدريب في هذا الميدان.

وأخيرا وليس آخرا، إن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) واحد من أخطر مشاكل الصحة العامة في التاريخ الحديث منذ اكتشافه في عام ١٩٨١. وهذا المرض هو أسوأ مشكلة في بعض مناطق العالم دون غيرها. فمعظم الناس المصابين بمرض الإيدز يعيشون في البلدان النامية في آسيا وأفريقيا، بينما أكثر الوفيات منه تقع في أفريقيا جنوب الصحراء. إن مرض الإيدز يعوق التنمية الاقتصادية بتدمير رأس المال البشري، ومن ثمّ يزيد الفقر.

وفي هذا السياق، نشجع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالاشتراك مع المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة، على استكشاف إمكانيات جديدة للتغلب على هذا الخطر المتزايد. وتلاحظ حكومة أنغولا مع التقدير المشروع الإقليمي والمبادرات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية – علوم الأوبئة والمناعة الجزيئية، دعما للبرنامج الأفريقي للقاحات الإيدز المشترك بين منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية.

أما بخصوص نظام التحقق النووي وعدم الانتشار النووي وتحديد الأسلحة، فما زال يواجه طائفة واسعة من التحديات. وترى حكومة أنغولا أنه من الأهمية بمكان أن يتم تعزيز المراقبة على تطبيق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمضي صوب نزع السلاح على الصعيد العالمي. ونقدر جميع المبادرات ذات الصلة التي اتخذت امتثالا لميثاق الأمم المتحدة، ووفقا لمفهوم تعددية الأطراف والمبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول. ويعني ذلك المساواة بين الدول.

إن أنغولا، شأنها شأن الأغلبية الساحقة من أعضاء الجمعية العامة الآخرين، تعترف بحق جميع الدول الثابت في إنتاج الطاقة النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية. وفي هذا الإطار، تقدر حكومتي وتؤيد المبادرة التي تهدف إلى مساعدة البلدان النامية المهتمة بالمفاعلات النووية الصغيرة والمتوسطة الحجم، لكي تتمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية وحماية البيئة وضمان السلامة والأمان في الوقت نفسه.

وتؤيد حكومة أنغولا البيان الذي أدلى به ممثل بنن باسم الدول الأفريقية.

وفي الختام، توصي حكومة جمهورية أنغولا بأن توافق الجمعية العامة على تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد علي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين للإعراب عن الشكر للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعرضه على الجمعية العامة التقرير السنوية للوكالة لعام ٢٠٠٦.

إن ماليزيا تعرب عن بالغ تقديرها للدور الذي تقوم به الوكالة في مساعدة الدول النامية الأعضاء في التخطيط للاستعمال السلمي للعلوم والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. ومع ذلك، ينبغي عمل الكثير للنهوض بالحقوق الثابتة للدول النامية الأعضاء، خاصة في تطوير البحوث وإنتاج الطاقة النووية واستخدامها، وكذلك الحق في المشاركة، إلى أكبر حد ممكن، في تبادل المعدات والمواد والتكنولوجيا للأغراض السلمية، بدون تمييز وطبقا لاتفاقات الضمانات ذات الصلة، على النحو الذي تجسده المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بالتعاون في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، يسرني أن أبلغ الجمعية بأن ماليزيا واحدة من البلدان التي تستفيد بدرجة كبيرة من برنامج الوكالة للمساعدة التقنية والتعاون. وماليزيا، التي كانت في الأساس متلقية للمساعدة من البرنامج، تقدم اليوم خبراء لبعثات الوكالة إلى البلدان النامية الأخرى في إطار البرنامج.

وفضلا عن ذلك، نؤيد البرنامج بنشاط، خاصة ما يتعلق باستضافة العديد من مؤتمرات الوكالة والحلقات الدراسية وحلقات العمل والاجتماعات ودورات التدريب الإقليمية إلى جانب تدريب زملاء الوكالة. وتسدد حكومة ماليزيا جانبا كبيرا من النفقات التنظيمية المحلية. ونفعل ذلك لأننا نرى قيمة كبيرة للبرنامج في تطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، خاصة بالنسبة للدول النامية الأعضاء.

ورغم التزامنا بالبرنامج، فقد خاب أملنا نوعا ما لأننا لم نتمكن في بعض الأحيان من تأمين مكان لعلمائنا ومهندسينا لتلقي التدريب في المجال النووي في بلدان لديها تكنولوجيا وبرامج نووية أكثر تطورا. وقد يعزى ذلك إلى نظام المراقبة الصارم الذي تتبعه تلك البلدان بشأن نقل المواد النووية وما يرتبط بها من المواد والمعدات والتكنولوجيات.

ومع أننا نقدر مخاوف البلدان ذات المجالات النووية المتقدمة، تود ماليزيا أن تؤكد من جديد اهتمامنا بالسعي إلى تطوير خبرات محلية في استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية، تماشيا مع التزاماتنا بعدم الانتشار وضمانات السلامة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بغية زيادة الإسهام في نظام الوكالة للمساعدة التقنية والتعاون. وعليه، تحث ماليزيا الوكالة الدولية للطاقة الذرية على النظر في هذه المسألة بهدف إيجاد سبيل للمضي قدما بشأنها.

وماليزيا التي نبذت الأسلحة النووية ترى أن البلدان النامية غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تستحق أن تعامل معاملة تفضيلية فيما يتعلق بالوصول إلى المعدات والمواد والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية المدنية على الدول غير الأطراف، سواء كان ذلك عن طريق برنامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمساعدة التقنية والتعاون أو من خلال الاتفاقات الثنائية.

ونشهد الآن اهتماما متزايدا بالطاقة النووية كمصدر بديل للطاقة. ويوجد في الوقت الحالي بين البلدان النامية، خاصة في آسيا، اهتمام قوي باستغلال الطاقة النووية لتلبية احتياجاتها من الطاقة في المستقبل. وكما جاء في تقرير الوكالة، هناك ١٥ مفاعلا نوويا في آسيا من أصل ٣٠ مفاعلا يجري بناؤها في بلدان نامية.

والعوامل الثلاثة التي تغذي هذا الاهتمام، كما حددها المدير العام في بيانه أمام الدورة العادية الحادية والخمسين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، المعقود في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، هي الزيادة المطردة في الطلب على الطاقة، والمخاوف المتزايدة إزاء الأمان النووي والتحدي الذي يشكله تغير المناخ. وماليزيا تشاطر ذلك الرأي. ففي الوقت الحالي، تعتمد ماليزيا على موارد الغاز الطبيعي بنسبة تفوق ٧٠ في المائة لتوليد احتياجاتها من الطاقة. لكن بوصفها بلدا ينمو بسرعة، تحتاج إلى إبقاء خياراتها المستقبلية بخصوص الطاقة مفتوحة.

وفي هذا الصدد، تواصل ماليزيا اهتمامها الشديد بأي تقدم ممكن في تطوير نهج متعددة الأطراف وعادلة لدورة الوقود النووي. وترى ماليزيا أن الترتيبات المتعلقة بدورة الوقود النووي ستكون مفيدة للبلدان النامية على المدى البعيد، خاصة في حالات عندما تشرع تلك البلدان في نهاية المطاف في برامج للطاقة النووية لتلبية احتياجاتها من الطاقة في المستقبل. وفي هذا الإطار، تنظر ماليزيا إلى مثل هذا النهج المتعدد الأطراف كوسيلة للتقليل إلى أدنى حد من تكاليف الاستثمارات المطلوبة من أي بلد للشروع في توليد الطاقة النووية للمساعدة في تلبية احتياجاته من الطاقة، وكذلك في ضمان الإمدادات .

وترى ماليزيا كذلك أنه يمكن النظر في التخلي الطوعي المؤقت عن هذه الحقوق كشرط مسبق للمشاركة

في أي نهج متعدد الأطراف من هذا القبيل. ومع ذلك، نود أن نشدد على أن تطبيق هذا التخلي ينبغي أن يكون فعالا خلال فترة الترتيبات المتعددة الأطراف فحسب. وفضلا عن ذلك، ينبغي أيضا أن يقترن هذا التخلي بضمان استمرار الإمدادات ذات الصلة بخدمات ومواد دورة الوقود النووي، إلى جانب ضمانات مناسبة ، بما فيها التمويل المضمون والتعويضات الأخرى ذات الصلة عن إخفاق الإمدادات لأسباب لا تتعلق بانتهاك الالتزامات بعدم الانتشار النووي أو خرقها.

ومع ذلك، فإن ماليزيا تعتقد اعتقادا راسخا بأن أي نهج متعدد الأطراف لدورة الوقود النووي ينبغي ألاّ يؤثر سلبا على الحقوق الأساسية غير القابلة للتصرف للدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار في تطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، لا بفرض تعليق دائم إلزامي أو أي جزء من هذه الحقوق كشرط مسبق لمشاركة أي دولة طرف في معاهدة عدم الانتشار في أي نهج متعدد الأطراف من هذا القبيل، أو خلاف ذلك.

ورغم أن ماليزيا تؤيد التحركات نحو تحسين ضمان الإمدادات في مجال تكنولوجيا توليد الطاقة النووية، التي نرى أن من شأنها أن تسهم بصورة كبيرة في تقليل أخطار زيادة انتشار التكنولوجيات الحساسة، ينبغي لهذه التحركات أيضا ألاّ تصرف الاهتمام العالمي عن التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بمتابعة المفاوضات بحسن نية بشأن اتخاذ تدابير فعالة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي.

وبالرغم من الاهتمام الهائل والتشديد على ضمان عدم الانتشار النووي، ما فتئت ماليزيا مقتنعة تماما بأن السعي من أجل نزع السلاح النووي العام والكامل والذي لا يمكن عكس مساره تحت رقابة دولية صارمة وفعالة هو أفضل السبل فعالية لإزالة خطر انتشار الأسلحة النووية، وأن الإزالة التامة للأسلحة النووية تبقى الضمانة الوحيدة ضد استعمالها أو التهديد باستعمالها.

وفي سياق السعي إلى هدف التصفية التامة للأسلحة النووية ما زالت ماليزيا تشعر بالقلق من أن أغلبية الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تنضم بعد إلى البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وفي هذا الصدد نرحب باستعداد الصين الانضمام إلى البروتوكول، ونهيب بالدول الحائزة للأسلحة النووية المتبقية أن تنظر في الانضمام إلى البروتوكول في أقرب فرصة. وبالاقتران بذلك نرحب بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى كأول منطقة من هذا النوع تُنشأ في النصف الشمالي من الكرة الأرضية.

وتود ماليزيا أن تدعو أيضا إلى الإنشاء السريع لمنطقة مماثلة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، استنادا إلى قراري مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) و ٦٨٧ (١٩٩١)، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة المعتمدة بتوافق الآراء. وماليزيا تدعو إسرائيل أيضا إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار والى وضع جميع مرافقها النووية تحت نطاق الضمانات الكامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بموجب قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١).

وبالنسبة إلى تنفيذ اتفاق ضمانات الوكالة مع جمهورية إيران الإسلامية، تكرر ماليزيا اعترافها بكون الوكالة السلطة المختصة الوحيدة المسؤولة عن التحقق من الواجبات المترتبة على اتفاقات الضمانات بالنسبة إلى ذلك البلد وكذلك بالنسبة إلى الدول الأعضاء الأخرى. وماليزيا تؤمن بأن استعداد إيران للسماح بالتفتيش والتحقق المتواصلين من قبل الوكالة لمرافقها النووية سيساعد في كسب وبناء ثقة المجتمع الدولي بالطبيعة السلمية لبرنامجها النووي. وفي هذا الصدد ترحب ماليزيا بالتطورات الإيجابية

الأخيرة فيما يتصل بتعاون إيران مع الوكالة ويحدوها الأمل أن يتسنى حسم كل المسائل المعلقة حول البرنامج النووي الإيراني بطريقة ودية مقبولة لدى الطرفين.

وبالمثل ترحب ماليزيا بالأعمال الإيجابية التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا سيما قرارها بغلق مرفق يونغبيون النووي والسماح لمفتشي الوكالة بالوصول إلى مرافقها النووية، عملا باتفاق ١٣ شباط/فبراير. إن ماليزيا تعتبر هذه الأعمال تدابير مهمة من تدابير بناء الثقة يمكن أن تساهم في الجهود الرامية إلى إنجاز إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. وماليزيا تظل مقتنعة بقيمة عمليات المحادثات السداسية، لا سيما من حيث التوصل إلى حل سلمي دبلوماسي للمسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ونأمل أن تظل كل الأطراف المعنية ثابتة في التزامها بالعملية.

ختاما، تود ماليزيا أن تعرب مرة أخرى عن تقديرها للسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك للأمانة العامة للوكالة، على عملهم الضخم القيم في رفع لواء الركائز الثلاث لولاية الوكالة، أي، نزع السلاح النووي، ومنع الانتشار النووي، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

السيد برمودوناي (تايلند) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء يود وفدي أن يهنئ الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) بمناسبة ذكراها السنوية الخمسين في هذا العام، وعلى منجزاتها، ومن أهمها التقدم المحرز في خطة العمل مع إيران، ورصد مرافق يونغبيون النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتحقق منها وتعطيلها. وإننا نؤازر إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة ونشجعهما على مواصلة تعاونهما مع الوكالة بقصد الحفاظ على الزخم وخلق بيئة مساعدة للسلام والازدهار في المنطقة.

وتود تايلند أن تعرب أيضا عن تأييدها لتوسيع ولاية الوكالة في تعزيز وتنظيم الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من أجل التنمية. وتقف تايلند على أهبة الاستعداد للعمل مع الوكالة في تحسين السلامة والأمن النوويين وصولا إلى هدف منع الانتشار النووي من خلال ضمانات وتدابير تحقق فعالة. وفي هذا الصدد، نرحب بالأعضاء الجدد الخمسة في الوكالة، وبالأعضاء الـ ١١ القادمين إلى مجلس محافظي الوكالة.

تحيط تايلند علما مع الارتياح بتقرير الوكالة السنوي لعام ٢٠٠٦، لا سيما المبادرات الجديدة وتنفيذ برامج التطبيقات النووية في شتى الميادين. ومن رأينا أن تطبيقات التكنولوجيا النووية تمثل مجالا يستحق فيه الدور البناء للوكالة في النهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية الإشادة به ومساندته بقوة.

إن تايلند، بصفتها العضو الـ ٥٨ في الوكالة وأحد أعضائها المؤسسين – منذ عام ١٩٥٧ – وبصفتها عضوا حاليا في مجلس المحافظين للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨، فإنها تمتثل امتثالا تاما لأحكام وقواعد الوكالة ولكل مدونات السلوك ذات الصلة بسلامة وأمن المصادر الإشعاعية. ونرحب بالبيان الافتتاحي للسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة، في المؤتمر السادس المعني بالعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية، في تايلند في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧، الذي أكد فيه على أن الطاقة النووية هي بمثابة محرك لعجلة التنمية. وعلى وجه الخصوص نؤيد تأييدا تاما وجهة النظر بأن دور الطاقة النووية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة يحتاج إلى أعادة تقييم في سياق المسألتين المترابطتين الجديدتين: الأمن النووي وتغير المناخ.

وتايلند، بصفتها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (المعاهدة)، تدرك وتدعم حق جميع الدول

غير القابل للتصرف في تطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وإجراء البحوث فيها وإنتاجها واستخدامها، دونما تمييز في ظل المعاهدة.

واعترافا بالصلة بين الطاقة والأمن والتنمية، ومتطلبات تغير المناخ الناجمة عن استخدام الوقود الأحفوري، فإن تايلند تعتبر الطاقة النووية إحدى المصادر المجدية لخيارات الطاقة البديلة، وبالتالي ترحب بإعادة تقييم دورها في التنمية المستدامة وفقا لجدول أعمال القرن ٢١ وللأهداف الإنمائية للألفية على حد سواء.

ونظرا للحاجة إلى تنويع مصادر الطاقة والى تخفيض الاعتماد على الوقود الأحفوري، فإن تايلند تتطلع إلى الطاقة النووية. ففي تموز/يوليه من هذا العام، أعلنت تايلند خطتها لتطوير الطاقة النووية في إطار الخطة الوطنية لتطوير الطاقة للأعوام الـ ١٤ المقبلة، التي يتوخى فيها توليد الكهرباء بالطاقة النووية بحلول عام ٢٠٢١ ومكتب منظمة الذرة من أجل السلام في تايلند، بوصفه الهيئة التنظيمية الوطنية، بالترافق مع معهد تايلند للتكنولوجيا النووية والمجلس الوطني للسياسات المتعلقة بالطاقة، بوصفهما الهيئتين التنفيذيتين وهيئتي اتخاذ القرار، بدأ فعلا بالعمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن المسائل المتصلة بالأدوات التعليمية والصناعية والقانونية والمؤسسية اللازمة. كما تم بالفعل تشكيل لجنة تايلند التحضيرية للبنية التحتية المتعلقة بالطاقة النووية.

إن تايلند ترحب أيضا بالدور الفعال الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تطبيقات التكنولوجيا النووية للأغراض الإنمائية الأخرى، وخاصة في مجالات الأدوية، والأغذية والزراعة، وإدارة البيئة، والصناعة. ولذلك تناشد تايلند البلدان العمل مع الوكالة في الإبلاغ عن التقدم الذي أحرزته هذه البلدان في الوفاء بالالتزامات الدولية في ما يتعلق باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وفي تعزيز تنفيذ نظام الضمانات.

ويقدم التقرير، الذي يحدد البرامج والأنشطة التي اضطلعت بها الوكالة بالاقتران مع الدول الأعضاء فيها، علامات تدعو إلى التشجيع على أن الوكالة تتخذ النهج المناسب في دعم حقوق أعضائها في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وفي تعزيز الدور القانوني والمؤسسي للوكالة في السلامة ونظم التحقق.

وفي ما يتعلق بالاستراتيجيات بشأن المسائل المتعلقة بمنع الانتشار، ترحب تايلند بجهود الوكالة لاستكشاف آليات متعددة الأطراف لضمان إمداد يمكن التعويل عليه من خدمات دورة الوقود للدول التي تختار ألا تقتني قدرات للدورة الكاملة للوقود، وإمكانية حصول هذه الدول على هذه الخدمات.

وفي ما يتعلق بصندوق التعاون التقني، تشيد تايلند بالدور الهام الذي يضطلع به الصندوق في تعزيز نقل التكنولوجيا وتشجيع التعاون العلمي والتكنولوجي في مجالات مثل الاحتياجات الإنسانية الأساسية والتنمية المستدامة. وبالرغم من ذلك، لا بد من إيلاء تركيز إضافي على كيفية التمكن من استخدام الصندوق وإدارته بصورة أكثر فعالية وبدون التضحية بفوائد التكنولوجيا النووية للدول الأعضاء.

وأخيرا، تؤكد تايلند من جديد على دعمها للدور الذي تضطلع به الوكالة في التكنولوجيا النووية والسلامة والتحقق من أجل تحقيق السلام والازدهار للدول الأعضاء في الوكالة والمجتمع الدولي وهو دور لا غنى عنه. وتشيد تايلند بالوكالة على نزاهتها وحيادها ومهنيتها في تعزيز وضمان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من أجل

التنمية، ومن ثم كفاءتها ودورها المحوري بوصفها جزءا من جدول أعمال نزع السلاح ومنع الانتشار.

السيدة ملادينيو (كرواتيا) (تكلمت بالانكليزية): إن كرواتيا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل البرتغال بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وبالتالي سأقصر ملاحظاتي على بعض المسائل ذات الاهتمام الخاص لبلدي.

في البداية، أود أن اشدد على انه، بعد انتخاب مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية العام الماضي، تم انتخاب محافظ من كرواتيا نائبا لرئيس المجلس في أيلول/سبتمبر من هذا العام. وتؤكد هذه النتيجة على استعدادنا للاضطلاع بدور بناء في أنشطة الوكالة. وعلاوة على ذلك، فإنها توضح تقدير كرواتيا للإسهام الفريد الذي تقدمه الوكالة في السلام والأمن والتنمية في العالم في هذا الوقت الصعب والحرج بالنسبة لنزع السلاح النووي ومنع الانتشار.

كما أود أن أعرب عن تقدير كرواتيا للتقرير السنوي الشامل للوكالة. وأود أن اشكر المدير العام، السيد البرادعي، على عرض التقرير صباح هذا اليوم. وكرواتيا تؤيد تأييدا تاما مضمون التقرير ويسرها مرة أخرى أن تكون ضمن مقدمي مشروع القرار بشأن التقرير.

وتشيد كرواتيا بالوكالة على نجاح استمرارها في الاضطلاع بأنشطتها الواسعة النطاق في مجالات التكنولوجيا والسلامة والتحقق. وندعم بشكل خاص الجهود الرامية إلى مواصلة تحديث وتطوير مفاهيم الوكالة ووسائلها بغية التصدي الفعال للاتجاهات الجديدة الخطيرة في الانتشار النووي.

لقد أنشئت الوكالة قبل ٥٠ عاما لتعزيز التكنولوجيا النووية المأمونة والمضمونة والسلمية. وفي هذا الصدد، تؤكد كرواتيا مجددا على أن اتفاقات الضمانات الشاملة بالترافق مع البرتوكولات الإضافية تشكل معيار التحقق الحالي للوكالة. وبلوغ التطبيق العالمي لنظام قوي للضمانات يمثل أولوية ملحة، وحقيقة أن أكثر من ١٠٠ بلد لم تنفذ بعد برتوكولاتها الإضافية وتشكل مدعاة لقلق كبير. وفي الوقت نفسه، تقوم حاجة موازية إلى زيادة موارد الوكالة للتحقق بغية تمكينها من تلبية المطالب المتزايدة للتحقق على نحو فعَّال.

وتدعم كرواتيا أنشطة الوكالة في مجال تعزيز القدرات الوطنية بغية منع الانتشار وزيادة الأمن النووي. وينبغي أن تشمل التدابير الوطنية تحسين ضوابط التصدير والاستيراد، وتعزيز مراقبة الحدود، وإعادة تقييم الأطر التشريعية، والمزيد من تبادل المعلومات على الصعيدين الوطني والدولي وزيادة الوعي العام بشأن مسألة الانتشار.

إن كرواتيا وقَّعت وصدقت على البروتوكول الإضافي وتعديل المادة السادسة من النظام الأساسي للوكالة وتعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. كما أن كرواتيا تدعم مدونة قواعد السلوك بشأن سلامة المصادر الإشعاعية وأمنها والتوجيه التكميلي بشأن تصدير واستيراد المصادر المشعة.

ويظل أحد أهم الجوانب المفيدة للتعاون الناجح بين كرواتيا والوكالة قائماً في إطار برنامج التعاون التقني للوكالة، حيث تدعم الوكالة خمسة مشاريع مستمرة في كرواتيا، بالترافق مع مساهماتها وتنظيمها المشترك لحلقات العمل والحلقات الدراسية التي تستضيفها كرواتيا، ومعالجة المسائل المتعلقة بمنع الانتشار، والحماية من الإشعاع، ومكافحة الاتجار غير المشروع والتهديدات المحتملة من جانب الإرهابيين لأمن المواد النووية والمشعة.

وفي ذلك السياق، يسرنا أيضا أننا عززنا دورنا في المنطقة، مع مراعاة أهمية التدابير الإقليمية المنسقة والفعالة

الرامية إلى زيادة الاستخدام السلمي للطاقة إلى أقصى حد ومجابهة المخاطر المتزايدة للانتشار والإرهاب النوويين.

وإذ يستمر دور الوكالة في الاتساع، فإن التحديات التي تواجهها ما زالت هامة وصعبة. ويوضح التقرير السنوي بشكل تام أنه لا يمكن التصدي لهذه التحديات إلا بالشراكة مع أصحاب المصلحة وهم: الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والنظراء الوطنيون والجمهور. وتتعهد كرواتيا بالتزامها القاطع بتلك الشراكة بينما نمضي في الطريق المفضي إلى منع الانتشار المستدام والتحقيق الفعلي لشعار ''الذرة من أجل السلام''.

السيد راشكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): هذا العام، تحتفل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها. وعلى مدى ٥٠ عاما من عمرها، حصلت الوكالة على مركز حصري بوصفها الهيئة الدولية الرائدة والقادرة على التعامل مع مسألة الاستخدام المأمون للطاقة النووية للأغراض السلمية وضمان المراقبة الفعالة لتنفيذ الالتزامات الدولية المتصلة بمنع انتشار الأسلحة النووية.

وتقوم الدول الأعضاء في الوكالة وأمانتها بعمل هائل حقا. وفي إطار برنامجها للتعاون التقني، تزود الوكالة الدول الأعضاء المهتمة بمساعدة متعددة الأوجه في استخدام أحدث التكنولوجيات النووية. ويجري القيام بعمل متأن للغاية لضمان نظام عالمي للأمان النووي والإشعاعي. ويتم تنفيذ خطة عمل لمكافحة الإرهاب النووي. وتتخذ تدابير لتعزيز الحماية المادية للمواد النووية والمشعة. ويجري اتخاذ خطوات مستمرة لضمان إضفاء الطابع العالمي على نظام عدم الانتشار وللنهوض بفعالية نظام الوكالة للضمانات. كما يجري العمل على حماية المعرفة النووية وتدريب المتخصصين النوويين.

وما فتئت بيلاروس تعزز بشكل فعال تنفيذ جميع هذه الأنشطة في عمل الوكالة. وبلدنا يدعم بشكل تام أنشطة الوكالة في أعمالها الرامية إلى تحقيق شعار الوكالة ''الذرة من أجل السلام''. ونؤمن بأن جميع الآليات المتوفرة في الوكالة ينبغي استخدامها إلى أقصى حد ممكن بغية تحقيق تلك الغايات. ونعتبر آلية التعاون التقني في إطار الوكالة اليوم أهم أداة لنقل وتنفيذ ما يستجد من الأفكار والتكنولوجيا والخبرة النووية.

إن تنفيذ الوكالة لمشاريع التعاون التقني في بيلاروس قد ساعد الجهود الوطنية كثيراً في عدد من المجالات المتصلة بالاستخدام المحتمل للخبرة الفنية النووية والتكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، عانت بيلاروس من العبء الكامل لمأساة تشيرنوبيل، ونجاح المساعدة المتبادلة في إطار تعاون بيلاروس مع الوكالة مكنها من تنفيذ عدد من التدابير الاجتماعية – الاقتصادية والطبية التي سمحت بإعادة تأهيل المناطق المدمرة وكفلت تنميتها المستدامة.

والوكالة، في هذه المرحلة من وجودها، تكتسي أهمية خاصة في ما يتعلق بالتعاون مع الدول الأعضاء المهتمة بإنشاء برامجها الخاصة للطاقة النووية. ويسرنا أن نلاحظ أن أنشطة الوكالة في ذلك الصدد تزداد منهجية وانتظاما في طابعها. وذلك أمر هام بشكل خاص نظرا لازدياد عدد الحكومات التي أعلنت نواياها في تنفيذ برامج وطنية لتطوير الطاقة النووية، بما في ذلك مشاريع لبناء محطات للطاقة النووية على أرضها. وفي ذلك السياق، هناك مجال واعد للغاية في تطوير الوكالة لنهج جديدة بشأن دورة الوقود النووي بغية تأمين إمدادات مضمونة من الوقود النووي للمستهلكين المهتمين.

وبيلاروس مؤيد مستمر لتعزيز وضمان إضفاء الطابع العالمي على نظام عدم الانتشار، وقد أوفينا بشكل

ثابت بالتزاماتنا في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقات الضمانات. وندرك التعقيد والطابع المتعدد الأوجه لتنفيذ تلك المعاهدة، ومع ذلك، نرى أن التعاون في إطار تلك المعاهدة ينبغي أن يؤدي إلى تجارب إيجابية في تنفيذ جميع أحكام المعاهدة، بما في ذلك اتفاق الوكالة للضمانات .

وفي ذلك الصدد، فإن أي دولة تفي بالتزاماتها في إطار معاهدة عدم الانتشار ينبغي أن توفر لها إمكانية الوصول بدون عائق إلى تطوير طاقتها النووية.

ويسر وفد بيلاروس أن يلاحظ أن قرار الوكالة بشأن تعزيز أنشطتها في مجال التعاون التقني يعبر عن قيمة إسهامها في الجهود الدولية الرامية إلى التغلب على نتائج حادث تشيرنوبيل. وتعتزم حكومة بيلاروس أن تواصل تهيئة الظروف المؤاتية للوكالة في عملها على تخفيف عواقب الكارثة التي وقعت في محطة تشيرنوبل النووية لتوليد الكهرباء. ونناشد جميع الدول الأعضاء في الوكالة دعم أنشطتها في ذلك المجال الهام للغاية.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السيد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عرض تقريرها السنوي. وتقدر باكستان الدور الذي تضطلع به الوكالة في النهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية في المجالات المتنوعة لتوليد الكهرباء، والصحة والطب، والزراعة، و الهيدرولوجيا والصناعة، والبيئة والعلوم الأساسية. ونؤكد للسيد البرادعي ولزملائه على دعمنا الكامل وتعاوننا في إحراز التقدم وتحقيق الازدهار للجميع.

لقد أكملت الوكالة خمسة عقود في العمل كمنظمة ناجحة. ودورها كمركز الاتصال للعالم في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية يتسم بأهمية كبيرة نظرا للطلب العالمي المتزايد بسرعة على الطاقة ونقص الاحتياطيات من الوقود الأحفوري، فضلا عن التحديات المتنوعة المتمثلة في البيئة والانتشار.

ويشدد تقرير الوكالة لعام ٢٠٠٦ على الدور الرئيسي للطاقة النووية في تعزيز أمن إمدادات الطاقة بينما يخفف أيضا إطلاق الكربون في الغلاف الجوي. ويمكن للوكالة أن تقدم إسهاما كبيرا في معالجة احتياجات وتحديات القرن الحادي والعشرين بضمان الحصول العادل على المواد النووية والتكنولوجيا والأجهزة للأغراض السلمية.

وتولي باكستان أهمية فائقة لبرنامج الوكالة للتعاون التقني. وقد استفدنا من هذا البرنامج وأسهمنا فيه.

وكانت باكستان إحدى أوائل البلدان التي أطلقت برنامجا لتوليد الطاقة النووية. وطورنا نطاقاً كاملا من مرافق دورة الوقود النووي. وبالتوازي مع تطوير دورة الوقود النووي، سأسترعي الانتباه بإيجاز إلى انجازاتنا في قطاعات أخرى.

ففي مجال البحث النووي، برز معهد باكستان للعلوم والتكنولوجيا النووية كمؤسسة رئيسية للبحث في المنطقة بالنسبة للبحوث الأساسية والتطبيقية في مجالات الفيزياء النووية، والكيمياء النووية، والمواد النووية، والهندسة النووية، وإنتاج النظائر المشعة وتطبيقاتها.

وتضطلع لجنة باكستان للطاقة الذرية بدور حيوي في تطبيق العلوم والتكنولوجيا النووية في قطاع الصحة البشرية. وأنشأت اللجنة حتى الآن ١٣ مركزا ومؤسسة للطب النووي وعلم الأورام في جميع أنحاء البلد للأغراض التشخيصية والعلاجية. كما تتعاون لجنة الطاقة الذرية الباكستانية مع الوكالات الدولية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووكالة التعاون الدولي اليابانية، والاتحاد الدولي ضد السرطان، ومنظمة الصحة العالمية، وغيرها، في مشاريع التعاون التقني، فتوفر التدريب لتنمية الموارد البشرية الفنية.

وما فتئت لجنة الطاقة الذرية الباكستانية منذ ولادتها تضطلع بدور رئيسي في استغلال التقنيات النووية والاستفادة منها في الزراعة والبحوث الأحيائية الأخرى. ومعهدنا الوطني للتكنولوجيا الأحيائية وهندسة الجينات مكرس لتطبيقات التكنولوجيا الأحيائية في الزراعة والصناعة والصحة والبيئة. وقد قامت لجنة الطاقة الذرية الباكستانية بتأسيس مختبرات بحثية في ميداني الهيدرولوجيا النظيرية والإيكولوجيا النظيرية.

وتحتل باكستان، ببرنامج نووي مدني واسع وعقود من الخبرة في العمليات النووية في مجالات توليد الطاقة والصحة والطب والزراعة والتكنولوجيا الأحيائية والتطبيقات الزراعية، موقعا فريدا لتقديم تعاونها في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية مع البلدان النامية في إطار ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونتطلع قدما إلى تعزيز مشاركتنا في الأنشطة الترويجية للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لقد أدركت باكستان منذ تأسيس برنامجها للطاقة النووية أن السلامة والأمن النوويين في السياقين الوطني والدولي هدفان حيويان. لذلك بنينا بنية تحتية متينة للسلامة والأمن، بما في ذلك تأسيس هيئة الرقابة النووية الباكستانية، وهي هيئة مستقلة قوية. وباكستان طرف في اتفاقية السلامة النووية واتفاقية الحماية الفعلية للمواد النووية وصكوك الوكالة الأخرى ذات الصلة. وإن ترتيبات السلامة النووية في المرافق المدنية في باكستان تخضع لاستعراض الأقران والتفتيشات المنتظمة من قبل بعثات الوكالة. وعلى الجانب الأمني تشترط هيئة الرقابة النووية الباكستانية على كل المشغّلين تنفيذ الترتيبات الأمنية المنصوص عليها في وثيقة الوكالة INFCIRC/225/Rev.4 التي تمثل المعيار النموذجي الدولي الحالي في هذا الصدد.

وتعكف هيئة الرقابة النووية الباكستانية الآن على تنفيذ خطة عمل الأمن النووي الوطنية التي تستهدف أولا، تقوية أمن المواد النووية والإشعاعية والمرافق التي تحتوي على تلك المواد؛ ثانيا، منع وكشف الاتجار المحرّم بالمواد النووية والإشعاعية؛ ثالثا، الاستجابة لحوادث الاتجار المحرّم وللحالات الطارئة. وإن هيئة الرقابة النووية الباكستانية تتعاون مع الوكالة في بناء القدرة في هذا السياق.

لقد توسع اقتصاد باكستان بمعدل نمو سنوي بلغ ٧ في المائة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٧. وإن الطلب على الكهرباء ازداد بمعدل ٨ في المائة في السنة. وإذا استمر معدل النمو الحالي، فإن الطلب على الكهرباء سيزداد من ٢٠ ٠٠٠ ميغاواط في الوقت الحاضر إلى ١٦٣ ٠٠٠ ميغاواط في عام ٢٠٣٠.

موارد الطاقة المحلية في باكستان محدودة. لذا شرعت حكومة باكستان في خطة مدتها ٢٥ سنة هي ”خطة أمن الطاقة“، حتى تتمكن من تلبية الطلب المتزايد على الطاقة. وإن الإستراتيجية المتبعة لتنمية قطاع الطاقة تتمثل في الاستخدام الأقصى لموارد الطاقة المحلية، بغية تخفيض الاعتماد على الوقود المستورد. وإن توليد الطاقة النووية سيكون عنصرا لا غنى عنه من إستراتيجيتنا الوطنية لأمن الطاقة.

وخطة الطاقة الأمنية هذه تتوقع زيادة في القدرة على توليد الطاقة النووية من ٤٢٥ ميغاواطا في الوقت الحاضر إلى ٨٨٠٠ ميغاواط بحلول عام ٢٠٣٠، مما يمثل زيادة في حصة الطاقة المتأتية من توليد الكهرباء النووية من ٠,٨ إلى ٤,٢ في المائة. وهذا يعني ضرورة إقامة عدة مفاعلات إضافية للطاقة النووية.

ودعما للتوسيع المخطط له في الطاقة النووية في باكستان، شرعنا في إقامة مرفق لتحويل وإثراء اليورانيوم يلبي حاجة محطاتنا للطاقة النووية إلى الوقود. وفي آخر مؤتمر عام للوكالة أعلنت باكستان عن إمكانية إخضاع مرفقها هذا لنظام ضمانات الوكالة. وهذا التدبير الطوعي سييسره

انـدماج باكـستان اللاتمييـزي بالترتيبـات الدوليـة للتعـاون النووي السلمي.

مـا فتئـت باكـستان تتـابع عـن كثـب المقترحـات والمبادرات الأخيرة بشأن التأكيدات المقدمة بالإمداد بالوقود النـووي. والثقـة بالنظـام سـتكون أسـاس القبـول بـأي آليـة. وهذه الآلية ينبغي أن تشجع على التوسع في الطاقة النووية من خلال كفالة الإمدادات بالوقود النووي وغير ذلك من الخـدمات بطريقـة لا تمييزيـة. وفي المقـام الأول، وتمـشيا مـع الواقع السائد، ينبغي لأي آلية كهذه أن تشمل كل الدول التي تمتلك قدرات متقدمة في دورة الوقود من دون أن تميز. وتحديدا، يشدد تقرير فريق الخبراء الذي شكله المدير العام للوكالة على الحاجة إلى جعل الدول الثلاث غير الأعضاء في معاهـدة عـدم الانتـشار شـركاء في النـهج المتعـدد الأطـراف لـدورة الوقـود النـووي. كمـا يـصور التقرير إقامـة منتزهـات نووية في البلدان الخاضعة لإشراف الوكالة.

وتـسلّم باكـستان بأهميـة الـدور الـذي يؤديـه نظـام التحقـق التـابع للوكالـة. وقـد تقيـدنا تقيـدا تامـا بواجباتنـا بموجـب نظـام الـضمانات مـع الوكالـة. ونـشاطر الـرأي بـأن جميـع الـدول ينبغـي أن تتقيـد تقيـدا تامـا بواجباتهـا بموجـب اتفاقات الضمانات والالتزامات الدولية. وأهم خطوة صوب صون مصداقية نظام الضمانات تتمثل في وفاء جميع الدول بواجباتها القانونية. وإن ضرب توازن بين وظائف الوكالة المتعلقة بالرقابة والترويج والسلامة سيكفل احتفاظ الوكالة بأهميتـها في القـرن الحـادي والعـشرين في سـياق التـرويج للاسـتخدامات الـسلمية للطاقـة النوويـة، فـضلا عـن منـع الانتشار.

ختاما، اسمحوا لي أن أقول إن المجتمع الدولي سبق أن أعرب عن تقديره وإشادته بالدور الحيوي الذي يؤديه المدير العام، البرادعي، وتؤديه الوكالة، في الترويج للتعاون النووي السلمي ومنـع الانتـشار. وإن ملاحظـات الـسيد البرادعـي فيمـا يتعلـق بعـدة مـسائل قائمـة في الوقـت الـراهن تـستحق الدراسة عن كثب من قبل جميع الأطراف المعنية.

غير أنه يوجد انفصام بين دعوة البعض إلى تطبيق النطـاق الكامـل للـضمانات والبروتوكـول الإضـافي كمعيـار للتعاون النووي السلمي، واستعدادهم في نفس الوقت للنظر في اسـتثناءات انتقائيـة مـن تلـك المعـايير. لـذا تؤيـد باكـستان دعـوة المـدير العـام إلى إطـار عمـل جديـد لاسـتخدام الطاقـة النوويـة يـستجيب ”للـدروس الـتي تعلّمناهـا وحقـائق الواقـع القائـم“ (A/62/PV.36). وهـذا يتعيـن القيـام بـه على أسـاس لا تمييزي. ونرحب أيضا بالاعتراف بالصلة بين منع الانتشار ونـزع الـسلاح. وباكـستان بـدورها مـا فتئـت، علـى مـر الـسنوات الماضـية، تـدعو إلى تطـوير توافـق جديـد في الآراء حول نزع السلاح ومنع الانتشار يشمل إطار العمل الجديد للاسـتخدامات الـسلمية للطاقـة النوويـة. ويحـدونا الأمـل أن ينظـر الأمـين العـام في إمكانيـة عقـد مـؤتمر دولي أو دورة اسـتثنائية للجمعيـة العامـة للمـساعدة في بلـورة توافـق الآراء الجديد هذا.

الـسيدة محمـد – نـور (سـنغافورة) (تكلمـت بالانكليزيـة): يـود وفـدي أولا أن يـشكر الـسيد محمـد البرادعـي، المـدير العـام للوكالـة الدوليـة للطاقـة الذريـة (الوكالة)، على تقريره الشامل. إن الوكالة دأبت على إنجاز عمل ممتاز، رغم التحديات التي تواجهها. وهذه شهادة على مهارة وزعامة المدير العام. وإننا نؤمن بأن الوكالة ينبغي أن تواصل مهمتها كمركز تنسيق عالمي للتعاون النووي، بما يتفـق وركائزهـا الـثلاث: التكنولوجيـا، والـسلامة والأمـن، والتحقق.

في العام الماضي كان انتباهنا مركزا على التطورات النوويـة في إيـران وجمهوريـة كوريـا الـشعبية الديمقراطيـة. وفي

هذا العام نرحب بغلق مرفق يونغبيون النووي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بناء على تحقق الوكالة، وعودة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المحادثات السداسية. وسوف يؤدي استمرار التعاون بين الوكالة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى تعزيز الأمن في شبه الجزيرة الكورية. وبالتوازي مع ذلك، نرجو أن تواصل إيران أيضا تعاونها مع الوكالة على بناء الثقة وتسوية المسائل المعلقة المرتبطة ببرنامجها النووي.

ومع التنمية الاقتصادية السريعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ يزداد الطلب فيها على الطاقة. ولا يمكن لهذا الطلب إلا أن يصبح أكثر وضوحا في المستقبل. فأنواع الوقود الأحفوري تلبي في الوقت الحاضر معظم احتياجات آسيا من الطاقة. والمشكلة فيما يتعلق بالمستقبل هي ما إذا كانت هذه الحالة ستستمر. فالوقود الأحفوري متناهي الكمية ولا يسهل دائما استخلاصه؛ وارتفاع أسعار النفط أحد الأدلة على ذلك. كما أن هناك شواغل فيما يتعلق بآثار التلوث الناجمة عن أنواع الوقود الأحفوري والكيفية التي تسهم بها الغازات المنبعثة منه في تغير المناخ. وبالنظر إلى هذه الشواغل، ليس بالمستغرب أن يعكف كثير من البلدان على استكشاف مصادر بديلة للطاقة قد تكون أنظف وأكثر استقرارا من حيث أسعارها وتوافرها على المدى الطويل. وجملة القول أن كثيرا من البلدان تشخص بأبصارها نحو الطاقة النووية.

وللدول بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حق سيادي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. غير أن الدول التي تستكشف خيار الطاقة النووية تقع على عاتقها أيضا مسؤولية خطيرة في أن تنظر بإمعان في المسائل المتعلقة بالسلامة. فالحوادث المتعلقة بالمنشآت النووية لها آثار بشعة تمتد عبر مسافات بعيدة وتتجلى على مدى فترة زمنية بالغة الطول. ويكفي أن نتذكر مأساة تشيرنوبيل التي مضى عليها أكثر من ٢٠ عاما. وفي العام الحالي ذاته، اندلع حريق وحدث تسرب في محطة كاشيوازاكي – كاريوا النووية حين أصاب زلزال مقاطعة نيغاتا باليابان.

وينبغي للدول التي بدأت تفكر حديثا في الطاقة النووية أن تتخذ أيضا تدابير للتخفيف من المخاوف المتعلقة بمسألتي السلامة والأمن. ولإدارة السلامة النووية والأمن النووي التابعة للوكالة دور محوري تؤديه في مساعدة هذه البلدان على تحقيق معايير السلامة الضرورية. ويمكن للوكالة أن تساعد الدول على بناء قدراتها المتعلقة بمسائل السلامة والأمن المرتبطة باستخدام الطاقة النووية. ونؤيد بقوة هدف الإدارة المتمثل في إقامة نظام قوي ومستدام وواضح للسلامة الشاملة يوفر الحماية للناس وللبيئة من آثار الإشعاع المؤين، بغرض الحد من احتمال وقوع الحوادث أو الأعمال الكيدية التي يمكن أن تعرض الحياة والممتلكات للخطر والتخفيف بشكل فعال من آثار أي من هذه الحوادث. وفي هذا الصدد، نرحب بالأنشطة التي تقوم بها الوكالة لبناء القدرات في مجال استخدام التكنولوجيا النووية بشكل يتسم بالسلامة والأمن والاستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي وتعزيز هذه القدرات والمحافظة عليها، ونشجع الوكالة على مواصلة بذل هذه الجهود.

وينبغي أن تواصل الوكالة أيضا تعاونها التقني مع البلدان ذات الصلة وأن تستكشف مزيدا من الشراكات وأوجه التعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى في سوق الطاقة النووية. وينبغي للدول أن تستعين بالدراية الفنية المتوافرة لدى الوكالة في هذه المجالات.

وتؤيد سنغافورة الوكالة فيما تهدف إليه من تقديم التوجيه والمشورة اللذين يعتمد بهما فيما يتعلق بالنهج والسياسات والمبادئ التي تُتبع في مجال السلامة النووية. وتحقيقا لهذه الغاية، تعد معايير السلامة التي تحددها الوكالة

في المقام الأول من الأهمية وهي توفر أساسا مقبولا على نطاق واسع للسلامة النووية. وعلى الدول التي تفكر في مسألة الطاقة النووية أن تقتدي بهذه المعايير الدولية في وضع مبادئ توجيهية خاصة بها، وأن تعتمد على الإطار الذي وضعته الوكالة لدى إعداد نظم خاصة بالسلامة النووية. ومن ثم فإن سنغافورة ترحب بجهود الوكالة لنشر معاييرها الخاصة بالسلامة والأمن وأفضل الممارسات في أنحاء العالم.

ونعرب عن تأييدنا لمبادرة الوكالة الجديدة في مجال استعراض السلامة، وهي الخدمة المتكاملة للاستعراض التنظيمي، ولاعتماد مجلس محافظي الوكالة مبادئ السلامة الأساسية، واستمرار العمل بآلية استعراض الأقران التابعة للوكالة. وسوف تساعد هذه المبادرات البلدان والمنظمات الإقليمية على بناء مجموعة من المعايير والمعارف والخبرات الفنية المتعلقة بمسائل السلامة النووية.

ومن الجدير بالذكر أن فعالية الوكالة تتوقف بالضرورة إلى حد كبير على تعاون الدول. وينبغي أن تواصل الدول العمل، بالتعاون مع الوكالة، على إيجاد ثقافة للسلامة بين أوساط القائمين بالتنظيم والتشغيل والعاملين في المجال النووي. ولنظم السلامة والأمن الإقليمية التي تتمتع برعاية الوكالة، مثل الشبكة الآسيوية للسلامة النووية، فائدتها في بناء قدرات الدول بالاستناد إلى بروتوكولات الوكالة ومعاييرها المتعلقة بالسلامة.

ونحن أيضا داخل نطاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا نقدّر دور الوكالة وخبرتها في مجال السلامة. وخطة العمل التي أقرها وزراء خارجية الرابطة في شهر تموز/يوليه لتنفيذ جعل منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، على سبيل المثال، تدعو الرابطة إلى التعاون مع الوكالة والشركاء الآخرين في إعداد إطار قانوني لاستيفاء المعايير الدولية في مجال السلامة النووية. وقد أيد وزراء الطاقة في الرابطة كذلك من حيث المبدأ في اجتماعهم السنوي المعقود في سنغافورة يوم ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ إنشاء شبكة خاصة بالقطاع الفرعي لسلامة الطاقة النووية لمناقشة المسائل الخاصة بالسلامة النووية.

وتسير هذه التطورات جنبا إلى جنب مع الجهود المبذولة لالتماس مصادر بديلة للطاقة المستدامة الخالية من الكربون. وفي هذا الصدد، تتطلع الرابطة إلى العمل عن كثب مع الوكالة على وضع إطار إقليمي للتضافر والتعاون على تطبيق أفضل الممارسات في هذا الميدان. ونرى أن الوقت مناسب لهذا، لأن مزيدا من بلدان جنوب شرق آسيا تبدي اهتماما ببرامج الطاقة النووية أو تطبق هذه البرامج، تمشيا مع تزايد الاحتياجات في مجال الطاقة. ونرى أنه يجب على الشركات المشتركة في توفير محطات الطاقة النووية من جانبها أن تساعد على ضمان تلبية محطات الطاقة النووية لأرفع معايير السلامة. وهذا يشمل مسائل من قبيل الموقع والتصميم، وإدارة الوقود النووي المستنفد والتخلص منه، والقدرة البشرية على إدارة المحطات بشكل سليم.

ولدور الوكالة في بناء الثقة بشأن جوانب السلامة والأمن للطاقة النووية أهمية بالغة. فمن الواضح أن الطاقة النووية أحد الخيارات أمام الدول التي تنظر في مصادر للطاقة البديلة. ولكن يجب على تلك الدول ذاتها أن تكفل الحصول على هذه الطاقة بأمان. ولا غنى عن التعاون مع الوكالة في اكتساب طاقتها النووية من أجل سلامة وأمن تلك الدول، بل والمنطقة الأوسع نطاقا. فلو أصبحت الطاقة النووية مصدرا للمشاكل في المستقبل سيكون ذلك أمرا كارثيا. وترى سنغافورة أن تواصل الوكالة ما تقوم به من عمل طيب في هذا المضمار.

وسوف تستمر سنغافورة في دعمها لرسالة الوكالة ولأنشطتها في المستقبل.

السيد كريشانيفسكيي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): تعرب أوكرانيا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه. لذلك سأقتصر في ملاحظاتي على بضع مسائل تتسم بأهمية خاصة لبلدي.

وفي البداية، أود باسم حكومة أوكرانيا أن أهنئ الدول الأعضاء الجديدة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي جمهورية الرأس الأخضر وجمهورية الكونغو وجمهورية بوروندي ومملكة البحرين ونيبال، وأن أرجو لها كل التوفيق فيما تبذله من جهود داخل الوكالة. وفي زيادة عدد أعضاء الوكالة دليل إضافي على سلطتها المتنامية.

وقد تخلت أوكرانيا طوعا، كما هو معلوم، عن ترسانتها من الأسلحة النووية التي كانت ثالث أكبر ترسانة في العالم آنذاك. وفي ذلك دليل آخر على أننا بلد يرى في الاستخدام السلمي للطاقة النووية أحد المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة لجميع الدول الساعية لزيادة أمن البيئة واستقرارها.

ونتفق مع الرأي القائل بضرورة التوسع في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية على نحو متسم بالسلامة والأمن، مع الحد من خطر الانتشار. وتلك هي الفكرة الكامنة وراء الشراكة العالمية بشأن الطاقة النووية، التي انضممنا إليها في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بتوقيعنا على بيان المبادئ الخاص بها.

وفيما يتعلق بنشاط الوكالة في تقييم الاستخدام العالمي طويل الأجل للطاقة النووية، يعلق بلدي أهمية خاصة على العمل الذي تقوم به الوكالة في دراسة الخيارات المتاحة لتلبية احتياجات الطاقة. ونحيط علما بمبادرة الوكالة بشأن إنشاء آلية غير تمييزية لإمدادات الوقود النووي ونعرب عن تقديرنا لها. ونرى أن ضمان إمدادات الوقود النووي، تمشيا مع مبدأ عدم الانتشار النووي، وبرعاية الوكالة، سيكون ضروريا لتحسين استقلال الدول الأعضاء وأمنها في مجال الطاقة، خاصة الدول النامية.

ونظرا لأن بلدي عاني أسوأ حادث نووي في العالم، في محطة تشيرنوبيل النووية، فإننا نولي اهتماما خاصا للامتثال لمعايير السلامة الفعالة ولضمان أن تكون هذه المعايير وفقا للمقاييس المعترف بها دوليا. ومؤشرات سلامة الأداء في محطات الطاقة النووية بأوكرانيا مستوفية للمعايير الوطنية والدولية في هذا المجال، الأمر الذي أكدته البعثات التي أوفدها فريق استعراض السلامة التشغيلية إلى محطات الطاقة النووية الأوكرانية. ورغم ذلك، يواصل بلدي الارتقاء بالنُهُج التي يتبعها لتحسين سلامة محطات الطاقة النووية. ونفعل ذلك على الصعيد الوطني وفي إطار التعاون الدولي. كما نقوم باستكمال التشريعات في مجال استخدام الطاقة النووية، وبتعزيز القدرات المؤسسية ذات الصلة لدى الهيئة التنظيمية الوطنية.

ومن دواعي سروري أن أنوه بالتحسين الذي طرأ على الأمن النووي، وبتحسين المواد النووية، وبأن أمن المصادر الإشعاعية على نطاق العالم لا يزال بين أولويات الوكالة. ويعلق بلدي أهمية خاصة على النشاط الذي يرمي إلى دعم قاعدة بيانات الاتجار غير المشروع لأنها تتيح فرصة لتقييم الاتجاهات من أجل مزيد من التحسين والتطوير في هذا المجال وتنفيذ التدابير الرامية إلى تأمين نظام عدم الانتشار النووي. ونشارك مشاركة فعالة في هذا البرنامج منذ عام ١٩٩٧، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى زيادة انخراطها الفعلي في عمليات تبادل المعلومات مع قاعدة البيانات المذكورة.

ويرى بلدي في نظام الضمانات الشامل أداة هامة لكفالة عدم وجود أنشطة غير معلنة أو تحويل للمواد النووية ذات الصلة. ونثق بأن اتفاقات الضمانات، إلى جانب

البروتوكولات الإضافية، ينبغي أن تشكل معيار التحقق لدى الوكالة. وتشجع أوكرانيا جميع الدول التي لم توقع بعد على اتفاقات الضمانات الشاملة أو لم تصدق عليها أو تنفذها على أن تفعل ذلك دون إبطاء.

ويفي بلدي بالتزاماته الدولية وفقا لأحكام البروتوكول الإضافي للضمانات المبرم بين أوكرانيا والوكالة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة ثانية عن امتناننا للوكالة لما تقدمه من مساعدة في تنفيذ البروتوكول الإضافي في أوكرانيا.

ونؤكد مجددا موقفنا المتمثل في أن تعتبر الوكالة تحقيق عالمية نظام الضمانات من المهام ذات الأولوية. ويجب أن تكرس الوكالة اهتماما خاصا لتنفيذ الضمانات في البلدان التي تسعى لإدخال أنشطة نووية.

ومن المعروف جيدا أن مسألتي التخفيف من عواقب كارثة تشيرنوبيل وتحويل جسم الملجأ في محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية إلى نظام سليم من الوجهة البيئية لا تزالان من أولويات أوكرانيا.

ويسرني أن أبلغ الجمعية العامة بأنه تم التوقيع في كيفو في أيلول/سبتمبر على عقود تشييد غلاف جديد لاحتواء الملجأ ومنشأة مؤقتة لتخزين الوقود المستنفد في موقع تشيرنوبيل. ونعرب عن تقديرنا الكبير للجهود التي تبذلها جميع البلدان المعنية، والتي يبذلها المساهمون في صندوق ملجأ تشيرنوبيل والمانحون له، ولحساب السلامة النووية التابع للمصرف الأوروبي للتعمير والتنمية، لمساهماتها القيمة في التمكين من إبرام تلك العقود. ولدينا اقتناع بأن تنفيذ العقود سيكون أمرا حاسما في أهميته للتغلب على نتائج تشيرنوبيل، ونهيب بجميع الأطراف المعنية أن تواصل رعايتها لهذه العملية.

وترحب أوكرانيا بالشراكة الطويلة الأجل مع الوكالة في تنفيذ الدعم الإشعاعي لإعادة تأهيل المناطق المتضررة من حادث تشيرنوبيل. ونرحب بصفة خاصة بالجهود التي تبذلها الوكالة لتعزيز سلامة المجتمعات المحلية في منطقة تشيرنوبيل من الإشعاع ولتحسين الاستراتيجية طويلة الأمد لرصد الإشعاع ولنشر المعلومات.

وسوف نقدم خلال دورة الجمعية العامة الحالية مشروع قرار بشأن تعزيز التعاون الدولي للتخفيف من عواقب كارثة تشيرنوبيل والحد منها إلى أدنى درجة. وسنتطلع إلى اعتماده بتوافق الآراء في الشهر المقبل. ومن منطلق التضامن، ندعو الدول الأعضاء الأخرى إلى أن تتفضل بالانضمام إلي مقدمي تلك الوثيقة.

وتتفق أوكرانيا مع المخاوف التي تساور البعض بشأن الأخطار الجديدة للإرهاب النووي. لذلك نرحب بإعداد تدابير فعالة ترمي إلى الحيلولة دون اقتناء الإرهابيين للأسلحة النووية والإشعاعية ووسائل إطلاقها في إطار مبادرات قمع الإرهاب النووي، كما نرحب بالبرامج الدولية والإقليمية الأخرى في هذا الميدان. وهنا ننوه مع الارتياح بدخول الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي حيز النفاذ في تموز/يوليه ٢٠٠٧.

وختاما، أود أن أردد كلمات التأييد التي أعرب عنها الآخرون في وقت سابق فيما يتعلق بتقرير الوكالة، وأن أشير مرة أخرى إلى تقديرنا للأنشطة التي يقوم بها مديرها العام السيد البرادعي، فضلا عن التي تقوم بها أمانة الوكالة، في تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وستواصل أوكرانيا المشاركة الفعلية في أنشطة الوكالة لكي تنفذ هذه الرسالة الهامة.

وتعرب أوكرانيا عن تأييدها الكامل لمشروع القرار المعنون ”تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية“ (A/62/L.5).

السيدة إيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالروسية): بادئ ذي بدء، أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في توجيه الشكر للمدير العام محمد البرادعي على عرضه التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتتخذ كازاخستان، بصفتها عضوا في الوكالة، تدابير فعالة للوفاء بالتزاماتها في تعزيز نظام عدم الانتشار وفي تنفيذ البروتوكول الإضافي لاتفاق ضماناتها. وقد أكدنا من جديد بالتخلي عن حيازتنا لرابع أكبر ترسانة نووية في العالم حرص بلدنا الشديد على الوفاء بالتزاماته الدولية. وقد أنشأنا نظاما لمكافحة النقل غير المشروع للمواد والتكنولوجيا النووية ونقوم بتحسين هذا النظام باستمرار. وفي الوقت ذاته، ندعو إلى إمعان التفكير في وضع حدود جديدة لنقل التكنولوجيات النووية منعا لخلق عوائق ليس لها ما يبررها في وجه الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

ونعمل في كازاخستان بمساعدة من الوكالة على تنفيذ أحكام الصيغة الجديدة لمدونة قواعد السلوك المتعلقة بسلامة المصادر المشعة وأمنها.

وفي مدينة كورتشاتوف، بدأنا العمل في إنشاء مجمع للتكنولوجيا النووية، سيكون أساسا لتطوير التطبيقات السلمية للطاقة النووية، بما في ذلك تنمية الطاقة النووية في بلدنا. وقد بدأنا تشغيل معجّل الأيونات الثقيل ونواصل تشييد مفاعل توكاماك كازاخستاني للأبحاث. كما نعكف على تصميم مركز كبير للطب النووي.

وتملك كازاخستان ثاني أكبر مناجم لرواسب اليورانيوم في العالم، وتدرك بوضوح أهمية عدم استخدام اليورانيوم في غير الأغراض السلمية ومسؤوليتها في هذا الصدد. وهذا العام، وقعت كازاخستان على اتفاق حكومي دولي مع روسيا بشأن إقامة مركز دولي لتخصيب اليورانيوم في أنغارسك. وقد ألمح زميلي ممثل الاتحاد الروسي إلى هذا في وقت سابق اليوم (انظر A/62/PV.36). ونعتقد أن إنشاء مركز متعدد الجنسيات لتخصيب اليورانيوم سيجعل من الممكن ضمان إمدادات يُعول عليها من وقود اليورانيوم وفي الوقت نفسه يمنع انتشار التكنولوجيا الحساسة من الدورة المدنية للوقود النووي. ونحن نشارك بنشاط في عملية تعزيز نظام عدم الانتشار، في جميع أنحاء العالم وفي منطقة آسيا الوسطى على حد سواء.

وتقر كازاخستان بحق كل بلد في تطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. وعلينا أن نجد السبل لتسوية حالات الصراع التي نشأت في الآونة الأخيرة. ولا ينبغي لتلك السبل أن تتعدى على حق البلدان في التطور التكنولوجي أو في حصولها على المعرفة، وينبغي لها أن تعيد ثقة المجتمع الدولي فيما يتعلق بالنشاط النووي السلمي. ومن المؤكد أن هذه مهمة معقدة جدا، ولكن خبرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وخبرة مديرها العام وموقفه الثابت والمبدئي، تتيح لنا أن نأمل في التوصل إلى حل ناجح لهذه المشكلة.

إننا بحاجة إلى تحسين نظام الرصد بشأن طائفة واسعة من المشاكل المتعلقة بالأسلحة والتكنولوجيا النووية وأن نضمن في الوقت نفسه استخدام الذرة النووية لأغراض سلمية بحتة – وليس لأغراض عسكرية. ونرى أنه من المنطقي أن ننشئ، تحت إشراف الوكالة، آليات لضمان إمدادات وقود يُعول عليها لمحطات الطاقة النووية وإدارة التخزين وإعادة المعالجة الآمنين للنفايات في المراحل ذات الحساسية الخاصة من دورة الوقود.

ومن الواضح أننا سنحتاج إلى حل مسائل سياسية وتجارية ومالية حتى نفعل ذلك. وقد تبدو هذه المقترحات اليوم غير واقعية إلى حد ما، ولكني أعتقد أنه يتعين علينا أن نبدأ التحرك على هذا المنوال. ونحن نؤيد تقرير الوكالة ونتوه

بالبيان الذي أدلى به اليوم المدير العام ومبادرته من أجل نهج جديدة إزاء الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ونعتقد أنه حالما تتم مناقشتها مناقشة مستفيضة، يمكننا أن نتفق على مبادئ توجيهية عامة لتطوير تكنولوجيا نووية مبتكرة.

في الختام، نود أن نعرب مرة أخرى عن تأييدنا القوي لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونؤكد للجمعية أن كازاخستان ستحافظ باستمرار على سمعتها بوصفها شريكا دوليا مسؤولا في هذا المجال. وكعهدنا، فإن كازاخستان هي أحد مقدمي مشروع القرار بشأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي ستعتمده الجمعية العامة اليوم.

السيد عبد الله (السودان): بداية، سيدي الرئيس، نتقدم إليكم بالتهنئة الخالصة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة، متمنين لكم التوفيق في مهمتكم العظيمة.

ويقدم وفد السودان أسمى آيات الشكر والتقدير للدكتور محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقريره الشامل أمام الجمعية العامة، وما احتواه من عرض لأعمال وخطط الوكالة الرامية إلى تطوير نقل التكنولوجيا للأغراض السلمية والحفاظ على نظام عالمي للأمن النووي وتعزيز أمن المرافق النووية، مما يؤكد على الدور المتعاظم الذي ما فتئت تقوم به الوكالة، لا سيما في التعاون في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية والتنمية.

ويرحب وفد السودان بمشروع القرار الذي تقدم به ممثل شيلي حول تقرير الوكالة لعام ٢٠٠٦ أمام الجمعية العامة، ويؤكد السودان دعمه لمشروع القرار، تمشيا مع الموقف الذي تبنّته المجموعة الأفريقية والذي عبر عنه ممثل دولة بنن أمام هذه الجمعية. ويسر وفد بلادي أن يتقدم بأحر التهاني للسيد ممثل شيلي لانتخابه رئيسا لمجلس محافظي الوكالة.

ويثمن وفد بلادي جهود الوكالة في التعاون مع الجهات العلمية المختلفة لتطوير المحاصيل الزراعية وتحسين مواصفاتها، إلى جانب تطوير الأمصال وبرنامج الطب النووي، وخاصة تلك المتعلقة بعلاج السرطان الذي يعد واحدا من أكثر الأمراض فتكا بالجنس البشري.

ويؤكد وفد السودان على حق الدول في تطوير البحوث وإنتاج الطاقة النووية للاستخدامات السلمية بدون تمييز، ووفقا للالتزامات الدولية، وينادي وفد السودان بأن تنأى الدول عن ممارسة الضغوط على الوكالة أو التدخل في أنشطتها، حفاظا على مصداقية الوكالة ودورها الحيوي. ومن هذا المنطلق، فإننا ندعو إلى توخي العدالة والإنصاف في معالجة القضايا العالقة مع بعض الدول في هذا الشأن عن طريق الحوار والتفاوض، وصولا إلى الحلول المناسبة وفق الالتزامات الدولية.

ويؤكد وفد السودان على موقفه الثابت في دعم وتأييد تطلعات جميع الأقاليم الجغرافية إلى إعلان مناطقها خالية من السلاح النووي، انطلاقا من اتفاقية الحد من الانتشار النووي التي تمثل أحد المرتكزات الأساسية في منظومة الأمن والسلم الدوليين، إلا أن منطقة الشرق الأوسط ما زالت بعيدة عن تحقيق هذا الهدف ومنذ عقود، وذلك لاعتراض إسرائيل، الدولة الوحيدة التي تمتلك السلاح النووي في هذه المنطقة، وامتناع إسرائيل عن توقيع الاتفاقية وبروتوكولها الإضافي، والتي ظلت تتجاهل مناشدات المجتمع الدولي ودعواته المتكررة في هذا الشأن. إن التزام إسرائيل بالاتفاقية وبروتوكولها الإضافي هو السبيل الوحيد للقضاء على التوتر الذي تعيشه المنطقة ويمهد الطريق إلى سلام شامل يستظل به الجميع. وإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي هو السبيل الأمثل لتعزيز الأمن الإقليمي وصون السلم الدولي.

إن مساعدة البلدان النامية في تطوير منظومتها التشريعية الوطنية يأتي مكملا لجهود الوكالة في إنفاذ خطط وبرامج التعاون الفني، ونأمل في أن يتم تطوير التعاون في إطار برامج الوكالة الصحية لإحياء ودعم المشاريع الإقليمية والقارية لمحاربة البعوض الناقل للملاريا، التي تعتبر أشد الأمراض فتكا بإنسان أفريقيا، وغيرها من الأمراض، حتى تتمكن القارة من تحقيق برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ووفد بلادي يثمن عاليا جهود الوكالة في القارة الأفريقية، ونأمل في زيادة ميزانية الوكالة، خاصة في مجال مكافحة الأمراض ودعم مؤسسات العلاج النووي وتخصيص موارد إضافية لهذا الغرض للإسهام في محاربة الأمراض والفقر في القارة الأفريقية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/62/L.5. وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين الراغبين في تعليل التصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن بيانات تعليل التصويت محددة بمدة عشر دقائق، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد هونغ جي ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): إن إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي هو، في أساسه، مسألة ترتبط مباشرة بإنهاء السياسة العدائية للولايات المتحدة وتهديدها النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن الحل السلمي للقضية النووية من خلال الحوار والمفاوضات هو سياستنا الثابتة. وهذا ما أثبتته تماما جهودنا في العملية الشاقة لحل القضية منذ أوائل التسعينات. وهدفنا النهائي فيما يتعلق بالمسألة النووية هو إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي.

إن البيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ والإجراءات العملية التي اتخذت لتنفيذه هي بالتالي مؤشر واضح على الإرادة السياسية التي لا تتزعزع لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتحقيق نزع السلاح النووي في شبه القارة الكورية. وسوف تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنفيذ التزاماتها بصدق عملا بالبيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر على أساس مبدأ الأعمال مقابل الأعمال. ويستلزم ذلك من الولايات المتحدة اتخاذ إجراءات سياسية مثل رفع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من قائمة الدول الراعية للإرهاب وإنهاء الالتزامات التي ينص عليها قانون التجارة مع العدو، حسبما تعهدوا بالقيام به.

وينبغي لليابان، بصورة خاصة، أن تتخذ خطوات إيجابية لتحقيق تقدم في المحادثات السداسية الجارية، ليس بمجرد الكلام وإنما بالأعمال. إن دعوة اليابان إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) لا تعدو أن تكون دليلا على نواياهم الخفية لعرقلة العملية الحالية. فلقد أثبت التاريخ أنه لا يمكن حل أي مشاكل بالجزاءات والضغط.

أما بخصوص مشروع القرار المعروض علينا، ورغم التحفظات الشديدة على بعض الفقرات الواردة في قرار المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (GC(51)/RES/16)، فإن وفد بلدي يود أن يبلّغ الجمعية بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترغب في الانضمام إلى توافق الآراء لاعتماد مشروع القرار A/62/L.5 ، المعنون ”تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية“، مع توقع استمرار التقدم في المحادثات السداسية واتّباع الوكالة نهجا عادلا بخصوص المسألة النووية في شبه القارة الكورية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد شرحا للموقف قبل أن تبت الجمعية في مشروع القرار.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/62/L.5. وأود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: إثيوبيا، الأردن، بليز، بوتسوانا، تونس، مولدوفا، كازاخستان، المغرب.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/62/L.5؟

تقرر ذلك.

اعتمد مشروع القرار *A/62/L.5* (القرار ٦٢/٢).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية الذي يرغب في الكلام شرحا للموقف إزاء القرار المتخذ للتو، أود أن أذكِّر الوفود بأن تعليل التصويت أو الموقف تقتصر مدته على ١٠ دقائق وينبغي للوفود أن تدلي به من مقاعدها.

السيد درويش (الجمهورية العربية السورية): لقد انضم وفد بلادي إلى التوافق حول مشروع القرار المعنون ''تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية'' الوارد في الوثيقة A/62/L.5 إيمانا منه بأهمية الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مراقبة عدم الانتشار النووي وضمان حق الدول الأعضاء، كبيرها وصغيرها، في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية.

ومع ذلك، فإن وفد بلادي يود أن يسجل أمام الجمعية العامة الموقرة التعبير عن الأسف وخيبة الأمل إزاء المواقف الازدواجية التي يتخذها العديد من الدول في المؤتمرات المتابعة للوكالة حيال بند ''القدرات النووية الإسرائيلية والخطر النووي الإسرائيلي''. ومن شأن هذا أن يؤدي إلى تأجيل مناقشة الموضوع عاما بعد عام، في الوقت الذي تمارس فيه ضغوط دولية كبيرة على دول أخرى تمارس حقها السيادي في اقتناء الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وفي هذا الصدد، نذكر بأن هذا البند بقي على جدول أعمال المؤتمر لأكثر من عقد من الزمن تراكمت خلاله القرارات المؤيدة لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي ومطالبة إسرائيل بنبذ الخيار النووي وإخضاع مرافقها النووية للتفتيش الدولي واتفاق الضمانات أسوة ببقية دول المنطقة والعمل على إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي لا مكان فيها لسياسات الإرهاب النووي.

كما تجدر الإشارة إلى أن خيبة الأمل تتمثل أيضا في فشل المجتمع الدولي في توجيه رسالة واضحة إلى إسرائيل يؤكد فيها صدق النوايا والعمل الحثيث على تطبيق مبدأ عدم الانتشار النووي تطبيقا عادلا وشفافا لا المضي في سياسة النفاق النووي التي تمارسها بعض الدول والتي لن تقود إلا إلى مزيد من الأخطار على السلم والأمن الدوليين.

ووفد بلادي يريد التأكيد على أن المناورات المتكررة لإسكات صوت الحق إزاء التهديد والخطر النووي الإسرائيلي على منطقة الشرق الأوسط سيحبط دول المنطقة وشعوبها، وسيطلق سباقا للتسلح النووي تتحمل مسؤوليته الدول التي تتستر على خطر السلاح النووي الإسرائيلي.

وما التصويت الذي يجري سنويا في اللجنة الأولى على مشروع القرار المعنون ''خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط''، إلا دليل أكيد على عدم صحة مواقف الدول التي عرقلت مناقشة هذا البند أمام المؤتمرات السابقة، خاصة وأن الفقرة السابعة من ديباجة مشروع القرار الآنف الذكر تشير إلى القلق من استمرار وجود مرافق نووية في الشرق الأوسط غير خاضعة للضمانات، وأن الفقرة الثامنة من ديباجة القرار، تلاحظ أن إسرائيل لا تزال الدولة

الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تصبح بعد طرفا في معاهدة عدم الانتشار. كما أن الفقرتين الثانية والثالثة من منطوق القرار تؤكدان على أهمية انضمام إسرائيل بدون إبطاء إلى تلك المعاهدة وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحثانها على عدم استحداث وإنتاج وتجربة واقتناء أسلحة نووية، بل التخلي عن حيازتها لها باعتبار ذلك تدبيرا مهما من تدابير بناء الثقة بين جميع دول المنطقة وخطوة نحو تعزيز السلام والأمن.

إن كل هذه المطالب تعبر عن إرادة دولية وإقليمية تجاه حماية الأمن والسلم الدوليين والإقليميين من مخاطر السلاح النووي الإسرائيلي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد شرحا للموقف.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تختتم نظرها في البند ٨٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

تنظيم الأعمال

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى إعادة إصدار نص منقح لبرنامج عمل الجمعية العامة بوصفه الوثيقة A/INF/62/4/Rev.1، لأسباب فنية.

وإلحاقا بإعلاننا في الجلسة العامة ٣٣ المعقودة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ والمتعلق ببرنامج العمل، يتضمن النص المنقح التغييرات التالية: تأجيل النظر إلى موعد لاحق في البند ١١ من جدول الأعمال المعنون ''إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية باعتبارها وسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي''؛ وفي البند ١٤ من جدول الأعمال المعنون ''منع نشوب الصراعات المسلحة''؛ وفي البند ٤٤ من جدول الأعمال المعنون ''تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز''. وإن الجلسة المخصصة للتركيز على التنمية في إطار البند ١١٦ من جدول الأعمال المعنون ''متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية''، تقرر الآن عقدها يوم الخميس، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بعد الظهر.

وإضافة إلى ذلك أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية العامة ستنظر يوم الأربعاء، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بعد الظهر، في البند الفرعي (ب) من البند ٦٦ من جدول الأعمال المعنون ''متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل''، بوصفه البند الثاني في تلك الجلسة، بغرض البت في مشروع مقرر مقدم من رئيس الجمعية العامة. ومشروع المقرر هذا عنوانه ''مشاركة الأطفال والمنظمات غير الحكومية في اجتماعات المائدة المستديرة التي ستعقد في إطار الاجتماع العام التذكاري الرفيع المستوى المكرس لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل''، وسيصدر هذا تحت الرمز A/62/L.8.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.